دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة
دراسة حالة الأغوار الوسطى (ديرعلا)

إعداد

عبير حمود حسين الشهاب

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

التغيّر المناخي والزّراعة المستدامة والأمن الغذائي

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة جرش

تشرين الثاني/ 2022

التفويض

أنا الطالبة عبير حمود حسين الشهاب أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي " دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة: دراسة حالة الأغوار الوسطى (ديرعلا)" للمكتبات أو المؤسسات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الطالبة: عبير حمود حسين الشهاب

التوقيع: .....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة "دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة: دراسة حالة الأغوار الوسطى (ديرعلا)"

وأُجيزت بتاريخ / / **2022**

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة	مشرفًا ورئيسًا	.....
الدكتور جمال محمد الرشيدات	مناقشًا داخليًا	.....
الدكتور ليث محمد الروسان	مناقشًا خارجيًّا	.....

الإهداء

إلى من بنورهما أبصرت دربي..... وبصوتهما أيقظت روح العلم

داخلي.....إلى الّذين من أجلهما أتقدم.... إلى أول الداعمين والديّ الحبيبان؛

أطال الله في أعماركن وأمدكم بالصحة والعافية

إلى كل معاني الحب شريك العمر ويد العون وتوأم روحي زوجي الحبيب

إخواني وأخواتي دفء القلوب وحنان الأيام

أبنائي فلذات كبدي وهدية العمر

صديقاتي رفيقات الدرب وسكر الحياة.

رفيقة المشوار وأنيسة الروح وشريكة النجاح أختي صالحة المجالي

إلى كل من دعمني وشجعني أهديكم هذا النجاح عسى أن يباركه الله

الباحثة

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله

كما انني أقدم أسمى آيات الشكر والعرفان بالجميل للدكتور لأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة الذي تفضّل بقبول الإشراف على رسالة الماجستير، والذي منحني من وقته الثمين ومن بحر معلوماته وخبراته الواسعة ما شكّل إضافة كبيرة للعمل البحثي، حيث كانت توجيهاته ونصائحه المنارة التي استعنت فيها في كامل عملي البحثي، فأسأل الله العزيز أن يجازيه خير الجزاء.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الكرام الأستاذ الدكتور ليث الروسان والدكتور جمال الرشيدات على تفضلهم بقبول مناقشة رسالة الماجستير هذه والشكر الموصول وإلى كل الأساتذة الذين كان لهم دور في هذه الدراسة لتحكيمهم الاستبانة وإلى جميع أفراد مجتمع الدراسة. والشكر الجزيل لمن ساهم في تطبيق إجراءات هذه الرسالة وتحليل البيانات.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
الإهداء	د
الشكر والتقدير	ه
جدول المحتويات	و
قائمة الجداول	ط
قائمة الملحقات	ي
جدول الاختصارات	ك
الملخص باللغة العربية	ل
الملخص باللغة الإنجليزية	م
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مقدمة:	2
مشكلة الدراسة:	5
أهداف الدراسة:	6
أهمية الدراسة:	6
حدود الدراسة:	7
الفصل الثاني: الاطار النظري والدراسات السابقة	8
أولا: الاطار النظري	9
الواقع الحالي للقطاع الزراعي في الأردن.	8
دور الزراعة في عملية التنمية	9

التنمية المستدامة	9
خصائص التنمية المستدامة	12
التنمية الزراعية المستدامة.	14
مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة	15
تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة حسب منظمة الأغذية والزراعة (FAO)	18
مؤسسة الإقراض الزراعي	23
أولا: النشاط الإقراضي للمؤسسة خلال عام 2021	25
ثانيا: توزيع القروض حسب مجالات الإستثمار	25
ثالثا: توزيع القروض حسب قيمها ونوعها وآجالها	26
رابعا: الجهات التي تحتاج اقراضاً زراعياً	27
ثانيا: الدراسات السابقة	29
الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات	36
1. منهج الدراسة:	36
2. منطقة الدراسة:	36
3. مجتمع وعينة الدراسة:	36
4. اداة الدراسة	37
5. مصادر البيانات:	38
6. الإجراءات والمعالجة الإحصائية:	38
الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة	40
1. وصف المعلومات العامة لعينة الدراسة	40
2. وصف بيانات المشاريع الزراعية والإقراض الزراعي	42
3. نتائج التحليل الإحصائي مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2	44

4. نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للبعد الاقتصادي للملكية	**46**
5. نتائج التحليل الإحصائي للبعد البيئي للملكية	**52**
6. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للتدابير المحددة التي اتخذتها الحيازة الزراعية أو اعتمدتها	**53**
7. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لتدابير تجنب المخاطر البيئية	**55**
8. نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للبعد الاجتماعي للملكية	**57**
9. نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لدور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية	**57**
10. نتائج التحليل الاحصائي للعوامل المؤثرة على الإنتاج	**51**
تحليل الانحدار	**59**
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات	**63**
التوصيات	**67**
المراجع	**68**
المراجع العربية	**68**
المراجع الاجنبية	**69**
الملاحق	**74**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.1	جدول 1: توزيع القروض حسب آجالها لفروع المؤسسة ضمن أقاليم المملكة خلال عام(2021)	26
.2	جدول 2: معلومات عامة عن عينة الدراسة	41
.3	جدول 3: وصف بيانات المشاريع الزراعية والإقراض الزراعي	43
.4	جدول 4: مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2	45
.5	جدول 5: انتاج مزارعي الإنتاج النباتي فقط	47
.6	جدول 6: انتاج مزارعين الإنتاج الحيواني فقط	48
.7	جدول 7: انتاج مزارعي الإنتاج النباتي والحيواني	49
.8	جدول 8: الإنتاج الحيواني	50
.9	جدول 9: الناتج الكلي لجميع المزارعين	51
.10	جدول 10: التهديدات البيئية التي واجهت المزارعين	52
.11	جدول 11: المساحة الإجمالية للممتلكات المتأثرة بأي بالتهديدات	52
.12	جدول 12: عدد المزارعين الذين استخدموا السماد	53
.13	جدول 13: عدد المزارعين الذين يدركون المخاطر البيئية المرتبطة بالاستخدام المفرط للأسمدة	53
.14	جدول 14: التدابير المحددة التي اتخذتها الحيازة الزراعية أو اعتمدتها	54
.15	جدول 15: عدد المزارعين الذين استخدموا في الحيازة الزراعية أي مبيدات حشرية	55
.16	جدول 16: تدابير محددة لتجنب المخاطر البيئية	56
.17	جدول 17: عدد العمال	57
.18	جدول 18: اعداد المزارعين القلقين على الطعام	57
.19	جدول 19: ادور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية	58
.20	جدول 20: ملخص نموذج الانحدار	59
.21	جدول 21: اختبار التباين الأحادي ANOVA	59
.22	جدول 22: معاملات المتغيرات المستقلة في معادلة خط الانحدار ودلالاتها الاحصائية	60

قائمة الملحقات

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
.1	**ملحق رقم 1: استبانة الدراسة**	**74**
.2	**ملحق رقم 2: قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة**	**88**

جدول الاختصارات

الاختصار	الدلالة	المعنى باللغة العربية
ACGSF	Agricultural Credit Guarantee Scheme	ائتمانات البنوك التجارية
AGDP	Agriculture Gross domestic product	الناتج المحلي الزراعي الإجمالي
ANOVA	Analysis of variance	اختبار التباين الاحادي
ARDL	Auto regressive distributed lag model	نهج الاقتصاد القياسي في الانحدار الذاتي للتوزيع
CBN	Central Bank of Nigeria	البنك المركزي النيجيري
CSA	climate-smart-agriculture	الزراعة الذكية مناخياً
EA	The ecosystem approach	نهج النظام الايكولوجي
ESF	Emirates Snack Foods LLC	الغذاء الذكي للطاقة من أجل الناس والمناخ
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة
FEM	Fixed Effects Model	نموذج الأثر الثابت
GHG	greenhouse gas	غازات الاحتباس الحراري
GSDR	Global Sustainable Development Report	تقارير التنمية المستدامة العالمية .
GSP	global-soil-partnership/	الشراكة العالمية من أجل التربة
IWRM	Integrated Water Resources Management	الإدارة المتكاملة لموارد المياه

" دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة: دراسة حالة الأغوار الوسطى (ديرعلا)"

اعداد

عبير حمود حسين الشهاب

إشراف

الأستاذ الدكتور محمد سالم الطراونة

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى بيان دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الأغوار الوسطى (ديرعلا). اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي والتحليل الكمي للبيانات التي تم جمعها. طبقت الدراسة عينة عشوائية تألفت من (235) مزارعاً تم اختيارها من جميع اصحاب المزارع او المشاريع الزراعية في منطقة لواء دير علا – الأغوار الوسطى والبالغ عددهم (571). تم جمع البيانات من خلال استبانة ضمت اربعة اجزاء. شمل الجزء الأول والثاني معلومات عامة عن المشاركين والمشاريع الزراعية والإقراض الزراعي. وشمل الجزء الثالث على مقياس مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2 المعتمد من قبل منظمة الغذاء والزراعة الدولية التابعة لهيئة الأمم المتحدة (FAO) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP) مع اجراء بعض التعديلات عليه، حيث شمل قسم حول مساحة الحيازة وثلاثة اقسام اخرى تغطي البعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للملكية. وفي الجزء الرابع، تم إضافة مقياس اخر من تصميم الباحث للكشف عن دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة. من أهم النتائج، صغر حجم القروض والمشاريع والحيازات كذلك. وقد اتضح ايضا التركيز أكثر على الإنتاج النباتي، وان عدداً كبيراً من المزارعين قد اتخذوا تدابير محددة للتخفيف من المخاطر البيئية التي واجهتهم. كما اتضح دور الإقراض الزراعي الفعال في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الأغوار الوسطى. كما تبين ان راس المال وحجم القرض والربح من مشروع القرض ونوع النشاط الزراعي ونوع الحيازة وتقديرات المزارعين حول دور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الإستدامة الزراعية عوامل فاعلة ومؤثرة بشكل طردي في كميات الإنتاج.

الكلمات المفتاحية: مؤسسة الإقراض الزراعي، التنمية الزراعية المستدامة، منطقة الأغوار الوسطى

"The Role of the Agricultural Credit Corporation in Achieving Sustainable Agricultural Development Indicators: A Case Study of the Central Jordan Valley (Deir Alla)"

prepared by
Abeer Hammoud Hussein Al-Shehab
Supervisor
Prof. Dr. Muhammad Salem Al-Tarawneh

Abstract

This study seeks to reveal the role of the Agricultural Credit Corporation in achieving sustainable agricultural development indicators in the Central Jordan Valley Deir Alla). The study relied on descriptive analysis and quantitative analysis of the collected data. The study was applied on a sample consisting of (235) farmers, who were randomly selected from all the owners of farms or agricultural projects in the area, which numbered (571). The Survey questionnaire was consisted of four parts. The first and second parts included general information about the participants, agricultural projects and agricultural lending. The third part included on the scale of the SDG target indicator 1.4.2 approved by the Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO) and the World Food Program (WFP) with some modifications to it, as it included a section on the property area and three other sections covering the dimension of Economic, environmental and social ownership. In the fourth part, another measure was added, designed by the researcher, to reveal the role of the Agricultural Credit Corporation in achieving sustainable agricultural development indicators. Among the most important results are: the small size of loans, projects and holdings as well. It has also become clear that the focus is more on plant production, and that a large number of farmers have taken specific measures to mitigate the environmental risks they faced. The role of effective agricultural lending in achieving indicators of sustainable agricultural development in the Central Jordan Valley was also demonstrated. It was also found that the capital, the size of the loan, the profit from the loan project, the type of agricultural activity, the type of tenure and farmers' assessments about the role of agricultural lending in achieving agricultural sustainability indicators are effective factors that directly affect production quantities.

Keywords: Agricultural Credit Corporation, Agricultural Development, Central Jordan Valley

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة:

يعدّ القطاع الزراعي واحدًا من أهم القطاعات في الدول والمجتمعات ، وفي الأردن يشكل المصدر الرئيس لدخل نسبة عالية من القوى العاملة ، ويفترض أن يكون المصدر الرئيس للغذاء والأمن الغذائي في بلادنا ، ولكن هذا القطاع مغيب عن أذهان النخبة الأردنية وصناع القرار، وبعيد كل البعد عن اهتمامات وسائل الإعلام الأردنية، دون إدراك لمدى اتساع هذا القطاع الحيوي المهم وحجم تداخلاته مع باقي القطاعات الوطنية الأخرى التي تشكل دعائم الاقتصاد والتنمية ، بما يؤكد أهمية التنمية الزراعية وإصلاح هذا القطاع ، حيث يتمتع بأهمية خاصة لا تنحصر بالمردود المادي ، أو بنسبة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي على الرغم من أهمية ذلك ، فإن للقطاع الزراعي أهمية اقتصادية واجتماعية ، فهو يسهم في معالجة قضايا الفقر والبطالة ، وهو أحد القطاعات الجاذبة لعمل المرأة ، حيث يتميز هذا القطاع باستقطاب النساء للعمل في الإنتاج الزراعي وبالمهن الأخرى المرتبطة به ، ويزداد الاهتمام بهذا القطاع في هذه المرحلة في ظل ضعف النمو الاقتصادي الوطني والمديونية العالية ، والحاجة لتوفير الأمن الغذائي، مع التأكيد بأن معالجة موضوع الأمن الغذائي تحتاج إلى استراتيجية تنمويةً على مستوى الوطن ، تضمن مشاركة كافة القطاعات والجهات ذات العلاقة بالعمل والإنتاج الزراعي ، بالإضافة إلى تنفيذ مشاريع محلية كبرى ، لتخفيف أزمة الغذاء وآثاره على المجتمع، وتسهم في تخفيف الاعتماد على الاستيراد ، بما يعزز نمو الاقتصاد وتنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى (مقدادي، 2018).

تعتبر التنمية الزراعية هي أداة استراتيجية للحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وزيادة فرص العمل في المناطق النائية، وتحسين كفاءة وإنتاجية الموارد الطبيعية. يعد دعم أصحاب الحيازات الصغيرة لتعزيز وصولهم إلى الأسواق، وتحسين مهاراتهم، وزيادة إنتاجهم / إنتاجيتهم بالتوازي مع حماية البيئة (التربة، المياه، الهواء، والتنوع البيولوجي) أمرًا جوهريًا لتحقيق مقاصد معينية من أهداف التنمية المستدامة. يتطلب دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية تصميم أطر مؤسسية موجهة تساعد أصحاب المصلحة على تحديد الثغرات وتحديد الأولويات لتحقيق تغيير إيجابي نحو أجندة 2030. الزيادة السكانية، قلة الموارد الطبيعية، وقلة مرونة النظم الزراعية تحث صناع القرار على تكييف نظم الإنتاج وتصميم الاستراتيجيات القائمة على السياق لتحسين الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

تعتبر التنمية الزراعية نشاطاً متعدد الأقسام، يدعم ويعزز التغيير الإيجابي في المناطق الريفية والحضرية. ومع ذلك، فإن الأهداف الرئيسية للتنمية الزراعية هي تحسين الرفاهية المادية والاجتماعية للشعب. لذلك، يُنظر إلى التنمية الزراعية على أنها جزء من التنمية الريفية، المصطلحان مختلفان ولكنهما مرتبطان جوهريًا. والتنمية الزراعية جزء من التنمية الريفية؛ لا يمكن للمناطق الريفية أن تتطور بدون تطوير زراعتها لأن حوالي 90٪ من سكان الريف منخرطون في الممارسات الزراعية كمصدر رئيسي للدخل (Nwachukwu, 2008).

وتتعلق الاستدامة في الزراعة بقدرة النظام البيئي الزراعي على الحفاظ على الإنتاج بمرور الوقت بشكل متوقع. وبالتالي، فإن المفهوم الرئيسي للاستدامة هو الاستقرار في ظل مجموعة معينة من الظروف البيئية والاقتصادية التي لا يمكن إدارتها إلا على أساس موقع محدد. إذا كان منظور

الاستدامة هو التحيز ضد استخدام التكنولوجيا البيولوجية والكيميائية ويتبنى نظامًا بيئيًا طبيعيًا تمامًا، فإن الزراعة كممارسة مستبعدة بالفعل. من ناحية أخرى، إذا كان منظور الاستدامة هو الحفاظ على الموارد غير المتجددة في نطاق المشروع الزراعي، فإن الهدف ليس فقط قابلاً للتحقيق ولكن ممارسة تجارية جيدة وإدارة بيئية جيدة (Dung & Hiep, 2017).

حيث تم انشاء مؤسسة الإقراض الزراعي بموجب القانون المؤقت رقم (50) لسنة 1959. وبدأت نشاطها في أغسطس 1960، وبعد ذلك تم استبدال القانون المؤقت بالقانون رقم (12) لسنة 1963. وتقوم السياسة العامة لمؤسسة الإقراض الزراعي على قانونها ولوائحها التي تهدف إلى تحقيق تنمية زراعية متكاملة من حيث الإنتاج وزيادة الإنتاجية كماً ونوعاً ورفع المستوى المعيشي للمزارعين من خلال توفير التمويل اللازم لجميع أنواع المشاريع الزراعية. تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية وحرصا من الحكومة والمؤسسة على دعم القطاع الزراعي والريفي، قامت المؤسسة بتصميم هذه الحزمة للمساهمة في تمويل مشاريع نوعية ذات قيمة مضافة يظهر أثرها على سلاسل الإنتاج والتزويد والقيمة المضافة وما يرتبط بها من أنشطة و تكثيفاً لإستخدام التكنولوجيا والزراعات النوعية، ولخلق المزيد من فرص التشغيل لفئات الشباب والنساء ضمن القطاع الزراعي والريفي من خلال مشاريع صغيرة ذات مردود سريع نسبيا وحماية لفئة مهمة من العاملين في القطاع الزراعي من مربي الثروة الحيوانية من خلال المساهمة في توفير التمويل الخاص بالتكاليف التشغيلية، حيث شملت هذه الحزمة المشاريع تمثلت في مشروع دعم وتحفيز المشاريع الزراعية (مشاريع نوعية)، ومشروع تمويل شراء مستلزمات الانتاج الحيواني. بالإضافة إلى مشروع تمكين المرأة في مجالات التنمية الزراعية والريفية، ومشروع الشباب المتعطلين عن العمل (مؤسسة الإقراض الزراعي، 2020)

من جانب آخر تؤدي الإئتمانات الزراعية دوراً أساسياً في التنمية الزراعية: لا سيما في زيادة كفاءة الإنتاج وإنتاجيته، وبالإضافة إلى المساعدة في حل مشاكل إمداد المزارعين بالمدخلات المطلوبة خلال الفترات، يتم استخدام مصادر الاعتمادات في كثير من الحالات، مثل حيازة الأراضي الزراعية والمعدات والتقنيات الحديثة. إلى جانب ذلك، تتمتع الموارد المقدمة بالجودة اللازمة لتعزيز أداء ريادة الأعمال للمزارعين وإمكاناتهم التشغيلية. إن توسيع نطاق القروض المقدمة لغرض تمويل القطاع الزراعي وتوفير الوصول السهل سيضمن الحصول على المدخلات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى مستويات كافية. وسيساهم ذلك أيضًا في زيادة الإنتاجية والكفاءة الزراعية. وسيتمكن المزارعون الذين يكافحون من أجل كسب حياتهم من الإستثمار وتجميع رأس المال وفقًا لزيادة الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة (Akdemir et al, 2019).

2. مشكلة الدراسة:

برزت مشكلة الدراسة من مستوى الدخل المتدني وانعكاساته على حالة الأمن الغذائي في منطقة الدراسة (لواء دير علا – الأغوار الوسطى) المتأتية من البرامج التنموية الزراعية المستدامة في منطقة الدراسة، كما برزت المشكلة أكثر بملاحظة الدور الذي تلعبه مؤسسة الإقراض الزراعية في دعم وتمويل برامج التنمية الزراعية في منطقة الدراسة وخاصة أن أي مشروع تنموي زراعي يحتاج دعمًا وتمويلاً ماليًا، وغالبًا ما يعجز المُزارع عن السداد، وذلك في ظل الاوضاع الاقتصادية المتردية والتحديات التي يواجهها المُزارع الاردني وخاصة في المناطق الريفية. وهكذا فإن هذه الدراسة جاءت لتجيب عن التساؤل الرئيسي التالي: هل يساهم الإقراض الزراعي في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة؟ وذلك من خلال الاجابة على الاسئلة الفرعية التالية:

1. ما واقع مؤسسة الإقراض الزراعي فيما يتعلق بالقروض المقدمة على اساس برامج التنمية الزراعية المستدامة في الاردن وفي لواء دير علا – الأغوار الوسطى؟
2. ما حجم او مستوى مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في لواء دير علا – الأغوار الوسطى؟
3. ما حجم تأثير مؤسسة الإقراض الزراعي على التنمية الزراعية المستدامة في لواء دير علا – الأغوار الوسطى؟

3. أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة الى تحقيق الهدف الرئيس الذي يتمثل ببيان عن دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الأغوار الوسطى (ديرعلا)، وذلك من خلال الاهداف الفرعية التالية:

1. بيان واقع مؤسسة الإقراض الزراعي فيما يتعلق بالقروض المقدمة على اساس برامج التنمية الزراعية المستدامة في الاردن وفي لواء دير علا – الأغوار الوسطى.
2. تحديد مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة.
3. حساب حجم تأثير مؤسسة الإقراض الزراعي على التنمية الزراعية المستدامة في لواء دير علا – الأغوار الوسطى.

4. أهمية الدراسة:

تأتي اهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه التنمية الزراعية في دعم وتعزيز التغيير الإيجابي في المناطق الريفية والحضرية، وذلك لما توفره من تحسين الرفاهية المادية والاجتماعية للمزارعين خاصة، اذ انه ليس من الممكن للمناطق الريفية أن تتطور بدون تطوير زراعتها، حيث ان حوالي 90٪ من

سكان الريف منخرطون في الممارسات الزراعية كمصدر رئيسي للدخل (Nwachukwu, 2008). ومع ذلك فان البرامج التنموية لا بد ان تكون على نحو مستدام او على نحو مستقر في ظل مجموعة معينة من الظروف والتحديات البيئية والاقتصادية التي تفرض بعض المدخلات. وهنا يأتي الدور الذي من الممكن ان تلعبه الإئتمانيات او القروض الزراعية للحصول على المدخلات المطلوبة في الوقت المناسب وعلى مستويات كافية وخاصة في لواء دير علا – الأغوار الوسطى.

إن بيان وتوضيح هذا الدور او العلاقة ما بين دور مؤسسة الإقراض الزراعي ومستوى التنمية الزراعية المستدامة في الاردن هو ما يعطى الأهمية لهذه الدراسة، وخاصة من حيث امكانية توسيع نطاق القروض المقدمة مما قد يمكن المزارعين الإستثمار. كما قد تمكن هذه الدراسة صانعي القرار من اتخاذ القرارات المناسبة، ناهيك عن ان هذه الدراسة ستثري الادبيات المتعلقة بأثر دور مؤسسة الإقراض الزراعي ومستوى التنمية الزراعية المستدامة في الاردن وخاصة في لواء دير علا – الأغوار الوسطى.

5. حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** عن دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الأغوار الوسطى (ديرعلا).
- **الحدود المكانية:** منطقة لواء دير علا – الأغوار الوسطى.
- **الحدود الزمانية:** نفذت الدراسة خلال العام الجامعي 2021–2022.
- **الحدود البشرية:** جميع المزارعين المنتفعين من مؤسسة الإقراض الزراعي في منطقة لواء ديرعلا – الأغوار الوسطى.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والدراسات السابقة

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

1. الإطار النظري

الواقع الحالي للقطاع الزراعي في الأردن.

على الرغم من التحديات التي تواجه القطاع الزراعي، فإن الأردن يحتاج إلى تسخير ميزته التنافسية في قطاع الأغذية الزراعية والاستفادة من إمكاناته غير المستغلة في تصدير الفواكه والخضروات عالية القيمة، وبالتالي زيادة فرص العمل والإستثمارات والمضاعفات وأرباح التصدير. في الوضع الحالي، تسود أساليب الزراعة غير الفعالة، واللوجستيات غير الكافية والتجهيز والتصدير غير الكفؤين، لذا فالهدف من السياسة هو تحويل الوضع الحالي إلى وضع مربح، حيث يتم إنشاء قيمة اقتصادية أكبر دون زيادة استخدام المياه. وفي ضوء ذلك هناك حاجة إلى الحوافز لاختبار التكنولوجيات الجديدة وتوسيع نطاقها، مثل الزراعة المائية، والتحول إلى المحاصيل ذات القيمة العالية والفعالة في استخدام المياه. على الرغم من أن الزراعة نفسها تمثل 6.5٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، فإن سلسلة القيمة الغذائية الزراعية تمثل 15–20٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف أكثر من 15٪ من القوى العاملة في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، توظف الزراعة 52 % من النساء اللواتي يعشن في المناطق الريفية (وزارة الزراعة، 2022).

تشير البيانات إلى أن الأردن يحقق ما بين 50 و60 % فقط من إمكاناته لتصدير الفواكه والخضروات ولديه إمكانات تصدير غير مستغلة تزيد عن مليار دولار سنويًا (البنك الدولي، 2018). يتمتع الأردن بميزة نسبية عالية في إنتاج وتصدير الفواكه والخضروات الطازجة. الخضار لأسواق الخليج ذات الدخل المرتفع، حيث يسمح القرب لدول الخليج بتصدير المنتجات الطازجة عالية القيمة

في الوقت المناسب. كما تظهر للأردن أيضًا ميزة موسمية في الوصول إلى الأسواق الأوروبية، حيث يمكن خلق فرص العمل وزيادة قيمة الصادرات من خلال تحسين جودة المنتجات التي تصل إلى الأسواق المتقدمة هناك حاجة إلى استثمارات خاصة في فرز وتعبئة المنتجات الجديدة وكذلك في الخدمات اللوجستية، خاصة في سلسلة التبريد والنقل. بالإضافة إلى أنه يمكن أن يؤدي تطوير الشبكة اللوجستية للاستثمار إلى خلق فرص لإنتاج فواكه وخضروات عالية الجودة تكون أكثر ملاءمة للتصدير، مثل العصائر والمربيات والمعلبات واللحوم والمنتجات المماثلة. بشكل عام، قطاع الزراعة والغذاء له تأثير كبير على الاقتصاد الأردني حيث يُقدر أن استثمار دولار واحد في الزراعة سيضيف 8.3 دولارات في القيمة إلى الاقتصاد، مقارنة بـ 3.1 في الصناعة و5.0 في قطاعات الخدمات. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر الزراعة من أكثر القطاعات كثافة في العمالة وتوفر عددًا كبيرًا من فرص العمل على مستوى سلسلة إنتاج الغذاء (وزارة الزراعة، 2022).

دور الزراعة في عملية التنمية

تلعب الزراعة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة في اقتصادات الدول النامية، حيث يساهم القطاع الزراعي كثيرًا في الإنتاج القوي لهذه الدول، وحتى في الدول المتقدمة، كان نمو القطاع الصناعي مسبوقًا بزيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي (الدليمي والموسى، 2009).

التنمية المستدامة

تم استخدام مصطلح التنمية المستدامة على نطاق واسع في تقرير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية، التي أصدرت تقريرها بعنوان "مستقبلنا المشترك"، والذي تم فيه تعريف التنمية المستدامة على

أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة تلبية احتياجات أجيال المستقبل. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989)، ومن هذا التعريف يترتب على ذلك أنه يركز على المساواة بين الأجيال في مجال تلبية الاحتياجات الأساسية، لكن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية حدد التنمية المستدامة كضرورة لإعمال الحق في التنمية، حيث أن الإحتياجات البيئية والتنموية للأجيال الحالية والمستقبلية تستجيب بشكل متساوٍ. في تعريف منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة (FAO) في مؤتمرها الذي عقد في عام 1989، تم تعريف التنمية المستدامة على أنها إدارة وحماية أساس الموارد الطبيعية وتوجيه الرجل الفني والمؤسسي بطريقة تضمن الإنجاز المستمر والرضا عن حالته الحالية استغلال الموارد المتاحة لتلبية حاجيات الأفراد مع الاحتفاظ بحق الأجيال القادمة (الخزعلي، 2020). تم التأكيد على العلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وأنه لا يمكن إعداد أو تنفيذ أي استراتيجية وتحقيق التنمية المستدامة دون تكامل الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية حتى يتم تحقيق التنمية المستدامة (جوناثان، 2000).

1. اقتصاديًا:

يجب أن يكون هناك نظام اقتصادي مستدام قادر على إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر للحفاظ على مستويات يمكن إدارتها من الحوكمة وتجنب الإختلالات القطاعية الشديدة التي تضر بالإنتاج الزراعي والصناعي.

2. بيئيًا:

نظام مستدام بيئيًا يتم من خلاله الحفاظ على قاعدة موارد مستقرة، وتجنب الإفراط في استغلال الموارد المتجددة، واستخدام الموارد غير المتجددة والحفاظ على التنوع البيولوجي والاستقرار في الغلاف الجوي.

3. اجتماعيًا:

نظام مستدام اجتماعيًا يجب أن يحقق العدالة التوزيعية ويوفر قدرًا مناسبًا من الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والمساءلة السياسية والمشاركة (حرفوش وآخرون، 2019)

خصائص التنمية المستدامة:

1- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية في أنها أكثر تداخلاً وأكثر تعقيدًا.

2- تهدف التنمية المستدامة إلى تلبية احتياجات أفقر الناس، أي أنها تهدف إلى الحد من الفقر العالمي.

3- لا يمكن فصل بعض مكونات التنمية المستدامة عن بعضها البعض نتيجة التداخل الشديد بين أبعاد ومكونات هذا التطور الكمي والنوعي.

4- تهتم التنمية المستدامة بالجوانب الثقافية والحفاظ على الحضارة الخاصة لكل مجتمع (هاشم، 2016).

التحديات التي تواجه برامج التنمية المستدامة

ومن أهم التحديات التي تواجه العديد من الدول في تبني خطط وبرامج التنمية المستدامة ما يلي:

- **الفقر:** وهو السبب الرئيسي للعديد من المعضلات الصحية والاجتماعية والأخلاقية، حيث يتزايد الفقر والجوع وتهديدات الأمن الغذائي في العديد من البلدان النامية. كما يؤدي الفقر إلى إستنفاد الموارد الطبيعية المتاحة والندرة واستخدامها العشوائي، حيث يتم استخدام الأراضي الهامشية إلى حد النضوب.
- **تضخم سكاني غير متوقع:** عدم التوافق بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان في العديد من البلدان. أدى النمو السكاني في بعض البلدان إلى زيادة الطلب على الموارد البيئية والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية.
- **تدهور قاعدة الموارد الطبيعية:** استمرار نضوبها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يؤدي إلى استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية وانتشار جميع أشكال التلوث التي تؤثر على المياه والتربة والهواء، وخاصة في المناطق الحضرية.
- **عدم كفاية مصادر التمويل اللازمة** لتحقيق التنمية البشرية والبيئية المستدامة وبناء القدرات وفشل الدول المتقدمة في تقديم المساعدة التي وعدت بها للدول النامية
- **تدني مستوى فاعلية أنظمة التعليم والبحث** وفشلها في مواكبة التقدم العلمي والتقني في العالم ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية.
- **الدين:** يمثل أحد أهم المعيقات التي تحول دون نجاح برامج التنمية المستدامة ويؤدي إلى تأثير سلبي على المجتمعات الفقيرة بشكل خاص وعلى المجتمع الدولي بشكل عام، حيث

تشكل الديون وأعبائها الخدمية عبئاً ثقيلاً على الفقراء والمجتمعات واقتصادات الغالبية العظمى من دول العالم النامي (السالم، 2010).

2. التنمية الزراعية المستدامة.

تعتبر فكرة التنمية الزراعية المستدامة إحدى الأفكار التي تشكلت في الثمانينيات، استجابة للملاحظة المتزايدة بأن السياسات والبرامج الزراعية الوطنية والدولية يجب أن تشمل مجموعة متنوعة من القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية – وأن تكون اوسع نطاقاً من المجالات التقليدية للإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. ولكن، على الرغم من أهمية التنمية الزراعية، إلا أنه لم يعد ممكناً للسياسة الزراعية أن تتعامل مع أهداف الإنتاج فقط، حيث توجد رؤية جديدة للتنمية في القطاع الزراعي بأبعاد أكبر للإنتاج والاستهلاك، مع إيلاء اهتمام واسع لجودة المنتج ذلك وتفادي تدهور البيئة بيئة من جانب والاستجابة لاحتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية من جانب آخر، وعلى ضوء هذه الرؤية تم تحديد التنمية الزراعية المستدامة (الخزعلي، 2020).

ومهما يكن، فإن مفهوم الزراعة المستدامة يعتبر جزءًا لا يتجزأ من مفهوم التنمية المستدامة، وفي الواقع لا توجد تنمية مستدامة بدون الزراعة المستدامة (زغيب وزينة، 2009). وتم تقديم تعاريف التنمية الزراعية المستدامة في عام 1988، قدم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية تعريفات للتنمية الزراعية المستدامة:

الزراعة المستدامة، وتعني الزراعة الناجحة بالموارد الطبيعية التي تسمح للزراعة بالاستجابة للتغيرات في الاحتياجات البشرية مع الحفاظ على هذه الموارد أو زيادتها كلما أمكن ذلك وتجنب التدهور البيئي كما تم تعريفها على انها قدرة النظام الزراعي على الحفاظ على إنتاجه بمرور الوقت تحت تأثير

الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. وفي تعريف اخر، الزراعة المستدامة هي الزراعة التي يجب أن تحافظ على الموارد الطبيعية وتحميها، وفي نفس الوقت تمكن من النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال الإدارة العقلانية لجميع الموارد المستخدمة للوصول في نهاية المطاف إلى عائد مستدام. (الخزعلي، 2020)

وقد عرفتها منظمة الأغذية والزراعة بأنها إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية والتحضير للتغيير التقني والمؤسسي لضمان استمرار تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية او ضمان توفير الاحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل من حيث الكمية والنوعية، بالإضافة إلى التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى. كما تم تعريفها بتوفير فرص عمل مستدامة وزيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة بشكل عام وظروف العمل لجميع العاملين في القطاع الزراعي. وفي تعريف اخر، هي الحفاظ على الموارد الطبيعية والعمل في حدود الإمكانات لزيادة إنتاجها دون الإضرار بالنشاط لحماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المضرة باستدامة الإنتاج وتقوية آليات الذات، والاعتماد على العمل المنتج. كما عرفت بضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لتحقيق التنمية المستدامة (السالم، 2010).

مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة

هناك ثلاثة مؤشرات للتنمية الزراعية المستدامة وهي المؤشرات البيئية والاقتصادية والاجتماعية على النحو الآتي:

المؤشرات البيئية: تتعلق بالمغذيات ومبيدات الآفات والموارد غير المتجددة (مثل الطاقة والمياه) وإدارة الأراضي وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري (GHG) والمواد المحمضة والتنوع البيولوجي ونوعية التربة الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية (Lebacq, Baret & Stilmant, 2013).

المؤشرات الاقتصادية: وهي قابلية الزراعة للاستمرار الاقتصادي، أي ما إذا كان النظام الزراعي يمكن أن يستمر على المدى الطويل في سياق اقتصادي متغير. وقد تكون التغييرات في السياق الاقتصادي مدفوعة بالتنوع في أسعار المخرجات والمدخلات، والعوائد ومنافذ الإنتاج والدعم العام والتنظيم. ويمكن فهم مفهوم "المدى الطويل" على أنه خلال الحياة المهنية للمزارع أو عبر الأجيال (Van Cauwenbergh et al., 2007).

ويتم قياس الجدوى الاقتصادية بشكل أساسي من خلال الربحية والسيولة والاستقرار والإنتاجية. ويتم حساب الربحية من خلال مقارنة الإيرادات والتكلفة، إما على شكل فروق أو كنسبة، أو مقتبسة من خلال متغيرات الدخل مثل دخل المزرعة. وتقيس السيولة مدى توافر النقد للوفاء بالالتزامات الفورية والقصيرة الأجل، ويقاس الاستقرار عادة بحصة رأس المال وتطوره. أما الإنتاجية، فهي مقياس لقدرة عوامل الإنتاج على توليد الناتج، ويتم قياسه عمومًا كمؤشر إنتاجي جزئي وهو نسبة الناتج إلى مدخل واحد، ولكن أيضًا من خلال التدابير التي تراعي إمكانية استبدال المدخلات أو استبدال المخرجات، مثل إنتاجية العامل الكلي (TFP) والكفاءة الفنية. مؤشرات الربحية والإنتاجية هي في الأساس مؤشرات كمية ويتم التعبير عنها من الناحية النقدية أو كنسب؛ ونادرًا ما يتم استخدام المقاييس المرجعية (Latruffe, 2010).

المؤشرات الاجتماعية: تتعلق الاستدامة الاجتماعية بالأشخاص، ويمكن التمييز بين فئتين رئيسيتين هما استدامة اجتماعية مهمة على مستوى مجتمع المزرعة واستدامة اجتماعية مهمة على مستوى المجتمع (Terrier, Gasselin & Blanc, 2013).

الاستدامة الاجتماعية المهمة على مستوى مجتمع المزرعة: حيث قام كل من:

Lebacq, Baret & Lebacq, Baret & Stilmant (2013) بتجميع المؤشرات الموجودة في الأدبيات في ثلاث فئات رئيسية: التعليم؛ ظروف العمل (تقاس بوقت العمل وعبء العمل بما في ذلك الألم والقوى العاملة)؛ ونوعية الحياة (تقاس بالعزلة والمشاركة الاجتماعية).

واعتبر (Van Cauwenbergh et al, 2007) نوعية الحياة الوحيدة كموضوع اجتماعي لكنهم فصلوها إلى الرفاهية الجسدية (المؤشرات المتعلقة بظروف العمل والصحة) والرفاهية النفسية (المؤشرات المتعلقة بالتعليم والمساواة بين الجنسين والأسرة الوصول إلى البنى التحتية والخدمات، وشعور المزارع بالاستقلالية). ويمكن أيضًا مراعاة الجوانب الأخرى للرفاهية، مثل الصحة البدنية للعمال، على الرغم من أنه يمكن أيضًا اعتبار ذلك نتيجة لظروف العمل.

الاستدامة الاجتماعية المهمة على مستوى المجتمع: وهي مرتبطة بمطالب المجتمع، اعتمادًا على قيمه واهتماماته. جمع Lebacq, Baret & Stilmant (2013) المؤشرات الموجودة في الأدبيات في ثلاث فئات رئيسية: الوظائف المتعددة (وهذا يشمل جودة المناطق الريفية، والمساهمة في التوظيف وخدمات النظام البيئي)، والممارسات الزراعية المقبولة (وهذا يشمل الآثار البيئية ورعاية الحيوان)، وجودة المنتجات (وهذا يشمل عمليات سلامة الأغذية وجودتها).

تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة حسب منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة (FAO)

1. الزراعة الذكية مناخياً (CSA):

تغطي الزراعة الذكية مناخياً (CSA) جميع القطاعات الزراعية وتجمع بين الممارسات والسياسات والمؤسسات التي ليست بالضرورة جديدة ولكنها تُستخدم في سياق التغيرات المناخية. من المتصور تطوير الظروف الفنية والسياساتية والإستثمارية لمواجهة التحديات المترابطة المتمثلة في زيادة إنتاج الغذاء بشكل مستدام وتحقيق الأمن الغذائي وأهداف التنمية مع مواجهة تحديات تغير المناخ. يتم دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من خلال ثلاث ركائز رئيسية:

أ- زيادة الإنتاجية الزراعية والدخول بشكل مستدام (خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة)؛

ب- التكيف وبناء المرونة لتغير المناخ؛

ج- تقليل و / أو إزالة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، حيثما أمكن ذلك.

1. الشراكة العالمية من أجل التربة (GSP):

أنشأت منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمم المتحدة (FAO) الشراكة العالمية من أجل التربة (GSP) خلال الفترة 2012-2013 كشراكة تفاعلية. وتشجع المشاركة النشطة للبلدان الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، والهيئات الفنية / العلمية الإقليمية والوطنية العاملة في مجال التربة، والشركاء / المانحين الإستشاريين والممولين، ومنظمات المجتمع المدني. وتهدف إلى توفير هيئة حوكمة دولية للدفاع عن التربة بصوت موحد وتنسيق المبادرات المتعلقة بالتربة بين الشركاء وضمان

تمثيل المعرفة بالتربة والاعتراف بها بشكل مناسب في حوارات التغيير العالمي وعمليات صنع القرار. يتم تنظيم نظام الأفضليات المعمم حول خمس ركائز رئيسية للعمل: 1) تعزيز الإدارة المستدامة لموارد التربة؛ 2) تشجيع الإستثمار والتعاون الفني والسياسة والتوعية التربوية والإرشاد في التربة؛ 3) تعزيز البحث والتطوير في مجال التربة مع التركيز على الثغرات والأولويات المحددة؛ 4) تحسين كمية ونوعية بيانات ومعلومات التربة؛ 5) دعم تنسيق الأساليب والقياسات والمؤشرات للإدارة المستدامة للتربة، مع التحقق الوطني الذي يأخذ في الإعتبار الاختلافات في أنظمة الإنتاج والأنظمة البيئية (FAO, 2011).

3. الإدارة المستدامة للأراضي (SLM):

يمكن تعريف الإدارة المستدامة للأراضي (SLM) على أنها "استخدام موارد الأرض، بما في ذلك التربة والمياه والحيوانات والنباتات، لإنتاج السلع لتلبية الإحتياجات البشرية المتغيرة، مع ضمان الإمكانات الإنتاجية طويلة الأجل لهذه الموارد في نفس الوقت، والحفاظ على وظائفها البيئية. يهدف هذا النهج الشامل لعدة قطاعات لإدارة موارد الأراضي إلى تعزيز إنتاجية واستدامة استخدام موارد الأراضي[1] في جميع أنظمة الإنتاج من خلال تحسين الحوكمة والإدارة والتخطيط. وهو يشمل الحماية والحفظ والاستخدام المستدام وإعادة تأهيل الموارد المتدهورة، ويمكن تطبيقه على مجموعة من المستويات

[1] تشمل الأرض التربة والتضاريس وموارد المياه والتنوع البيولوجي (الموارد الحيوانية والنباتية والميكروبية) والمناخ القريب من السطح / الظروف الجوية، ومجموعة مكانية فيما يتعلق بالسكان البشريين واستخدام الأراضي. وهي تشمل مكونات وحدات الأرض ذات الاستخدام المباشر للسكان البشريين (الخدمات الإنتاجية، والمستوطنات، وما إلى ذلك) وخدمات النظام البيئي الأقل الملموسة التي تدعم أو تنظم المغذيات، والدورات الهيدرولوجية ودورات الكربون، والمناخ، ومكافحة الآفات والأمراض وما إلى ذلك. تشمل الموارد التي لها قيمة جوهرية / مستقبلية مثل التنوع البيولوجي (على سبيل المثال في مناطق الحماية، للبحث، وما إلى ذلك) أو ذات قيمة لاستدامة استخدام الأراضي على المدى الطويل محليًا وإقليميًا وعالميًا

من المستوى المحلي إلى مستجمعات المياه والمناظر الطبيعية الوطنية والعابرة للحدود. هناك عدد من مبادئ العمل لتوجيه برنامج الإدارة المستدامة للأراضي:

(1) **المعرفة:** التقييمات والعمل التجريبي مع أصحاب المصلحة لتوليد فهم واضح لظروف الأراضي وأسباب تدهور الأراضي وآثار التدابير الحالية لتوجيه استراتيجيات الإدارة المستدامة للأراضي والاستجابة لها والخيارات؛

(2) **تنمية قدرات أصحاب المصلحة** من أجل الحكم الرشيد واتخاذ القرار والدعم الفني واعتماد تدابير الإدارة المستدامة للأراضي المكيفة؛

(3) **الإتساق:** ضمان مواءمة السياسات والبرامج والإجراءات عبر قطاعات الزراعة والبيئة والأراضي والمياه والتنمية (FAO, 2011).

4. التعامل مع ندرة المياه:

يتماشى برنامج ندرة المياه التابع لمنظمة الأغذية والزراعة مع برامج الأمم المتحدة للمياه. يهدف هذا النهج البرنامجي لإدارة المياه الزراعية إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية والنهوض بالاستخدام المستدام لموارد المياه في الزراعة من خلال تحسين حوكمتها وإدارتها وتنميتها وصيانتها. تطبق منظمة الأغذية والزراعة في برنامجها المائي مبادئ الإدارة المتكاملة لموارد المياه (IWRM) على قطاع الزراعة. يركز برنامج ندرة المياه التابع لمنظمة الأغذية والزراعة في المقام الأول على كفاءة استخدام الموارد والمحافظة عليها وحمايتها. ستة مبادئ للعمل توجه البرنامج وهي: 1) المعرفة: استراتيجيات أساسية على فهم واضح لأسباب وتأثيرات ندرة المياه وخيارات استجابتها؛ 2) الأثر: تقييم النطاق

الكامل للفوائد والتكاليف واستخدام معايير قرار منهجية وشاملة؛ 3) القدرة: ضمان وجود المستوى الصحيح لإدارة المياه والقدرة المؤسسية؛ 4) خصوصية السياق: تكييف الاستجابة للظروف المحلية؛ 5) التماسك: ضمان مواءمة السياسات الخاصة بالمياه والزراعة والأمن الغذائي؛ و 6) اتخاذ قرارات قوية وإدارة قابلة للتكيف (FAO, 2014).

5. الغذاء الذكي للطاقة من أجل الناس والمناخ (ESF):

تدرس منظمة الأغذية والزراعة العلاقة بين الطاقة والغذاء والماء في مناخ متغير، من أجل إرشاد عمليات صنع القرار ذات الصلة على المستويين العالمي والوطني. يعالج برنامج منظمة الأغذية والزراعة متعدد الشركاء بشأن "الغذاء الذكي للطاقة من أجل الناس والمناخ" التحدي المذكور أعلاه من خلال: 1) تحسين كفاءة الطاقة في جميع مراحل السلسلة الغذائية الزراعية؛ 2) زيادة استخدام الطاقة المتجددة، و 3) تحسين الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة بما في ذلك من خلال الإنتاج المتكامل للغذاء والطاقة. أنظمة الغذاء الذكية للطاقة هي أيضًا "ذكية للمناخ" لأنها تساعد في التخفيف من تغير المناخ عن طريق تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. يمكنهم أيضًا مساعدة المجتمعات الريفية على التكيف مع تغير المناخ من خلال زيادة اعتمادهم على مصادر الطاقة المحلية وتنويع الدخل (FAO, 2014).

6. نهج النظام الايكولوجي (EA):

في عام 2007، أقرت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بنهج النظام الإيكولوجي في برامج وأنشطة المنظمة، لا سيما في الغابات ومصايد الأسماك والزراعة.

وشددت على أهمية نهج النظام الإيكولوجي في مساعدة الهيئة على معالجة التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة. كما اعترفت بأن هذا النهج وثيق الصلة بإدماج القضايا الشاملة، مثل تأثير تغير المناخ على التنوع البيولوجي الزراعي، وأوصى بمواصلة جهود المنظمة للنهج السائد في الزراعة. في قطاع الغابات، أقرت اتفاقية التنوع البيولوجي بأن الإدارة المستدامة للغابات وسيلة ملموسة لتطبيق نهج النظام الإيكولوجي على النظم الإيكولوجية للغابات (FAO, 2014).

7. برنامج النظم الغذائية المستدامة:

يحفز برنامج النظم الغذائية المستدامة المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يتم الترويج له بالإشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب فرقة العمل المعنية بالأغذية الزراعية المعنية بالاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)، الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى والحكومات والصناعة والمجتمع المدني التي يمكن لأنشطتها، معًا، أن تعزز الانتقال الضروري للنظم الغذائية إلى الاستدامة. يهدف البرنامج، في إطار مواصلة تطويره وتنفيذه من خلال YFP10 بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP)، الذي تم اعتماده في مؤتمر ريو +20، في عام 2012، إلى بناء القدرات لاستيعاب المزيد من ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامين عبر النظم الغذائية وتسهيل الوصول إلى المساعدة المالية والتقنية، والجمع بين المبادرات القائمة وتطوير مشاركة جديدة لأصحاب المصلحة المتعددين لبناء التآزر والتعاون لحشد الموارد نحو الأهداف المشتركة (FAO, 2014).

ويعمل البرنامج في أربعة مجالات تركيز رئيسية هي: منصات المعلومات، إتصالات المستهلك، الظروف التمكينية للاستيعاب، والنهج القائمة على السوق. ويستخدم نهج نظامها نظرة شاملة، تتبنى كفاءة استخدام الموارد والتغذية والبيئة والصحة، فضلاً عن ضمان التوزيع العادل للمنافع الاقتصادية والاجتماعية على طول سلسلة التوريد. يساهم النهج الذي يشمل الأنشطة التي تؤثر بشكل إيجابي على العناصر المشتركة للأنظمة الغذائية (إنتاج ومعالجة وتوزيع وتسويق واستهلاك الغذاء) – في الأنظمة الحديثة للغاية أو الأسواق المحلية في البلدان النامية – في تعزيز الركائز الأربع للأمن الغذائي – استقرار النظام الغذائي، وإمكانية الوصول إلى الغذاء وتوافره واستخدامه (FAO, 2014).

مؤسسة الإقراض الزراعي

في عام 1952 قام مجلس الاعمار بالنيابة عن الحكومة الاردنية بتأسيس مشروع الإقراض الزراعي، وقد ساهم كل منها بتنفيذ عدد من المشاريع الزراعية خاصة في القرى الامامية والضفة الغربية من المملكة. قامت الحكومة الأردنية بإنشاء المصرف الزراعي عام 1953 حيث خصصت مبلغ 50 ألف دينار في السنة تدفع من الخزينة لهذا المصرف على خمس سنوات متتالية لزيادة رأس ماله وتمكينه من العمل بمستوى مناسب. كما قامت الحكومة عام 1952 بتأسيس دائرة الانشاء التعاوني التي تولت ايضا اصدار القروض الزراعية الى الجمعيات الريفية للتسليف التي اشرفت على انشائها. ونتيجة لتعدد مصادر الإقراض وعدم وجود سياسة إقراض محددة المعالم واضحه الاهداف والغايات وإقتفار تلك المؤسسات الى الاجهزة الفنية المختصة للتنسيق فيما بينها وبدافع توحيد مصادر الإقراض الزراعي ووضع سياسة اقراض مبنيه على اسس علميه واقتصادية وفنيه سليمة وضمان مراقبة فعاله على انفاق القروض في الغايات والأهداف الموضوعة لها، فقد قررت الحكومة دمج المؤسسات الثلاث

السابقة في مؤسسة واحدة عرفت بمؤسسة الإقراض الزراعي. وقد ألغي بموجب قانون المؤسسة رقم 50 الصادر في عام 1959 كافة اجهزة الإقراض السابقة وتم تحويل موجوداتها و مطلوباتها والديون والاموال السائلة العائدة لها الى مؤسسة الإقراض الزراعي التي باشرت اعمالها فعلا في 1960/8/1 . وتعتبر المؤسسة المصدر الرسمي الرئيسي المتخصص في عملية التمويل الزراعي (مؤسسة الإقراض الزراعي، 2022)

وتمنح المؤسسة القروض للمشاريع الزراعية المنتجة، وبخاصه ما يهدف منها الى احياء الاراضي الزراعية وشرائها واصلاحها، كالتجدير والحراثة العميقة، والقلابة، ومشاريع الري والصرف وغرس الاشجار وزراعة الخضار ومحاصيل العلف والحبوب والمحاصيل الصناعية وتربية الحيوانات المنتجة والدواجن، والنحل والاسماك وكل ما يؤول الى زيادة الثروة الحيوانية والتوسع الزراعي.

وتكمن أهمية مؤسسة الإقراض الزراعي في قدرتها على منح القروض لتمويل إنتاج المحاصيل والفواكه والخضروات والماشية، أو لتمويل شراء أو إعادة تمويل الأصول الرأسمالية مثل الأراضي الزراعية والآلات والمعدات وتربية المواشي وتحسينات عقارات المزرعة. ومهما يكن، فقد حققت المؤسسة انجازات في دعم وتنمية وتطوير القطاع الزراعي والريفي وزيادة مساهمته في احداث التنمية المطلوبة كأبرز القطاعات التي تجلت أهميته خلال الفترة الأخيرة باعتباره أهم مرتكزات الأمن الغذائي وخصوصا في ظل ما شهده العالم من أزمات اقتصادية نتيجة للظروف الوبائية والنزاعات الإقليمية والتغيرات (مؤسسة الإقراض الزراعي، 2022).

أولا: النشاط الإقراضي للمؤسسة خلال عام 2021

بلغ حجم القروض المنظم بها سندات دين خلال العام نحو 54 مليون دينار، إستفاد منها 12627 مقترض وذلك لغايات إنشاء واستصلاح وتطوير 12375 مشروع زراعي في مختلف مناطق المملكة. كما أن عدد المقترضين الجدد الذين حصلوا على قروض للمرة الاولى بلغ 8014 مقترضًا بنسبة وصلت إلى 64 % من العدد الكلي للمقترضين، وبلغ معدل القرض الواحد نحو 4336 دينار على المستوى العام لقروض المؤسسة، مما يشير إلى أن معظم قروض المؤسسة موجهة لصغار المزارعين (مؤسسة الإقراض الزراعي، 2021).

ثانيا: توزيع القروض حسب مجالات الإستثمار

تشير احصائيات مؤسسة الإقراض الزراعي (2021) إلى ان توزيع القروض المنظم بها سندات دين حسب مجالات الإستثمار الى أن القروض الموجهة لمشاريع التصنيع والتسويق الزراعي جاءت بالمرتبة الأولى؛ وبلغت نحو (16.1) مليون دينار وشكلت ما نسبته (30%) من إجمالي قيمة القروض. بينما جاءت القروض الموجهة لمشاريع تنمية وتطوير الانتاج الحيواني بالمرتبة الثانية؛ وبلغت نحو (15) مليون دينار، شكلت ما نسبته (28%). وقد تركزت في مشاريع تربية الأغنام والأبقار والإبل والدواجن والأسماك والنحل ولوازمها المختلفة. كما احتلت القروض الموجهة لمشاريع مستلزمات الإنتاج الزراعي (الحيواني والنباتي) المرتبة الثالثة، حيث بلغت نحو (10.5) مليون دينار وشكلت ما نسبته (20%) ١، في حين حصلت القروض الموجهة لإعمار واستغلال الأراضي الزراعية على المرتبة الرابعة حيث بلغت قيمتها نحو (5.7) مليون دينار وشكلت ما نسبته (11%). كما حصلت القروض الموجهة لمشاريع تطوير مصادر المياه واستخدام التقنيات الحديثة على المرتبة الخامسة حيث بلغت نحو (3.1)

مليون دينار وشكلت ما نسبته (6%). أما برنامج التمويل الريفي فكان بالمرتبة السادسة؛ حيث بلغ نحو (2.4) مليون دينار وشكلت ما نسبته (6%) من إجمالي قيمة القروض، ومشاريع الميكنة والآلات الحديثة والطاقة المتجددة جاءت بالمرتبة السابعة حيث بلغت نحو (1.8) مليون دينار شكلت ما نسبته (3%) من إجمالي قيمة القروض (مؤسسة الإقراض الزراعي، 2021).

ثالثا: توزيع القروض حسب قيمها ونوعها وآجالها

يبين الجدول (1) توزيع القروض حسب قيمها ونوعها وآجالها لفروع المؤسسة ضمن أقاليم المملكة خلال عام 2021 والقيمة بالدينار الاردني

جدول (1)

توزيع القروض حسب آجالها لفروع المؤسسة ضمن أقاليم المملكة خلال عام 2021 (بالدينار)

الفرع	موسمي		قصير الأجل		متوسط الأجل		طويل الأجل		مرابحه قصير الأجل				المجموع	
	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة
إقليم الوسط	18	121300	695	1880980	2797	13577689	13	509300	176	1094660	208	1293900	3907	18477829
السلط	1	5000	50	105300	412	1794121	3	110000	6	22500	23	200300	495	2237221
الشونة الجنوبية	1	5000	42	100920	357	2280660	8	340000	1	5000	3	33000	412	2764580
جنوب عمان	1	5000	284	824390	400	1923814	0	0	58	343180	20	107000	763	3203384
الأغوارالوسطى	5	29000	49	137400	434	2375630	0	0	0	0	12	120500	500	2662530
مادبا	0	0	86	240600	336	1415148	1	9300	25	196600	41	236700	489	2098348
الزرقاء	1	20000	48	145160	181	768585	1	50000	11	99500	55	279200	297	1362445
غرب عما ن	9	57300	34	136840	353	1520860	0	0	20	158400	28	166500	444	2039900
ذيبان	0	0	102	190370	324	1498871	0	0	55	269480	26	150700	507	2109421
إقليم الشمال	2	12400	902	2451615	3353	14081669	4	127500	197	1106550	365	3150050	4823	20929784
اربد	0	0	98	252000	436	1985532	0	0	29	174400	17	127000	580	2538932
جرش	0	0	34	76820	371	1573083	0	0	3	5600	31	186400	439	1841903
الأغوارالشمالية	0	0	108	318350	403	2556375	0	0	8	95000	37	322000	556	3291725
الرمثا	1	8000	60	222395	368	1337312	0	0	19	138300	12	124500	460	1830507

الفرع	موسمي		قصير الأجل		متوسط الأجل		طويل الأجل		مرابحه قصير الأجل				المجموع	
	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة	سند عدد	قيمة
إقليم الوسط	18	121300	695	1880980	2797	13577689	13	509300	176	1094660	208	1293900	3907	18477829
المفرق	1	4400	218	602660	350	1314562	0	0	56	295850	24	212300	649	2429772
عجلون	0	0	26	63860	345	1316987	3	57500	10	52500	105	813000	489	2303847
لواء بني كنانة	0	0	16	31250	405	1698232	1	70000	3	16600	55	399500	480	2215582
لواء الكورة	0	0	133	395000	293	885500	0	0	6	46000	77	496350	509	1822850
البادية الشمالية	0	0	209	489280	382	1414086	0	0	63	282300	7	469000	661	2654666
إقليم الجنوب	15	54430	742	1695670	2609	11117344	6	102000	211	865940	62	414800	3645	14250184
الكرك	3	11500	90	222500	368	1635977	0	0	29	130100	2	14800	492	2014877
معان	0	0	232	502930	398	1640000	1	30000	13	66350	5	39500	649	2278780
الطفيلة	7	28980	207	515310	430	1753981	0	0	71	290090	12	76100	727	2664461
المزار الجنوبي	3	7300	61	149050	268	1255946	2	28000	48	177370	6	31500	388	1649166
غور الصافي	1	5000	24	41780	512	2111600	0	0	0	0	12	98900	549	2257280
العقبة	0	0	10	20690	204	865465	0	0	0	0	2	9500	216	895655
لواء القصر	1	1650	118	243410	429	1854375	3	44000	50	202030	23	144500	624	2489965
المجمـــــــوع	35	188130	2339	6028265	8759	38776702	23	738800	584	3067150	635	4858750	12375	53657797

المصدر: (مؤسسة الإقراض الزراعي، 2021).

رابعا: الجهات التي تحتاج إقراضاً زراعياً

تشمل الزراعة مجموعة واسعة من الأنشطة من الزراعة الصغيرة إلى مشاريع البنية التحتية وإنتهاءً بالبحث والتطوير. نتيجة لذلك، عند الإشارة إلى التمويل الزراعي، يقوم السوق بتجميعه في أربع مجموعات تتوافق مع مناهج مختلفة لتلبية إحتياجات القطاعات على النحو الآتي:

1. المزارعون وأصحاب المشاريع الزراعية الصغيرة: يركز هذا النهج على الجهات الفاعلة في قطاع الزراعة التي تحتاج إلى تمويل مثل شركات التوريد الصغيرة إلى التمويل للسماح لهم بتوسيع الإنتاج و / أو تنويع المنتجات.

2. الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة: ينصب التركيز على الروابط بين مختلف الجهات الفاعلة على طول سلسلة القيمة. تستلزم الزراعة سلسلة من الأنشطة المترابطة – المعاملات – في سلسلة تبدأ من توريد البذور والأسمدة وتنتهي في أفواه المستهلكين (IFAD, 2012).

3. البنية التحتية الريفية: يمكن أن يتركز التمويل أيضًا على البنية التحتية اللازمة للقيام بالأنشطة الزراعية. يعتمد القطاع بشكل كبير على البنية التحتية مثل أنظمة النقل الريفي وأنظمة الري وإمدادات المياه والصرف الصحي والكهرباء والتخزين ومرافق الاتصالات. هذه المشاريع مكلفة وتتطلب مبالغ كبيرة من التمويل.

4. البحث والتطوير: يركز هذا النهج الأخير على الدعم المالي لتوليد المعرفة للقطاع. وهذا يشمل توليد التكنولوجيا الزراعية والمعرفة التقنية الجديدة حول المنتجات والعمليات والخدمات للقطاع. يوفر البحث والتطوير أيضًا معرفة قيمة لمساعدة المنتجين على إعداد خطط عمل للبنوك أو المؤسسات المالية الأخرى، لدعم التخطيط المالي وتقييم الإئتمان من قبل المؤسسات المالية، والتخطيط الحكومي بشكل عام (Anandajayasekeram, 2011). وفيما يلي قيم القروض/ بالدينار حسب مجالات الإستثمار.

ثانياً: الدراسات السابقة

أ- الدراسات العربية:

هدفت دراسة (أبو زينة، 2010) إلى تحليل دور برامج التمويل الصغيرة في تحسين مستوى الأمن الغذائي لدى الفئات المستهدفة في الأراضي الفلسطينية، وقد بلغ مجتمع الدراسة من مقترضي مشاريع الزراعة والثروة الحيوانية من مؤسسة شبكة الإقراض الصغير لعامي 2007-2008 (1325 مقترضًا)، وبلغت نسبة عينة الدراسة (12.1%) مقترض تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا توجد فروق دالة احصائياً لدور برامج التمويل على الأمن الغذائي، بينما يوجود دلالة احصائية في محور الوفرة الغذائية.

وفي دراسة أجراها (عباس، 2012) بعنوان "المشاريع الزراعية الصغيرة"، إستهدف الوقوف على أهمية إعداد المشاريع الزراعية الصغيرة وتنفيذها في العراق وما هو مطلوب للتوجه نحو الإستثمار في مشاريع زراعية متنوعة ومتكاملة على أسس فنية واقتصادية سليمة. انتهج الباحث المنهج الوصفي النوعي في تحديد احتياجات السوق التنموية للمشاريع الزراعية. وتوصلت الدراسة إلى أن أفكار المشروع الزراعي الصغير تنشأ من تحديد الطلب والاحتياجات غير المشبعة بتحليله وإعداده واختباره وفق معايير محددة. وأوصت الدراسة إلى أن تطوير أي مشروع زراعي يجب أن يتفق مع الغايات التنموية للبلد وعلى ضرورة تكامل المشروع الزراعي الصغير والتوجه نحو الإستثمار الخاص والأجنبي.

هدفت دراسة (النسور، 2015) إلى التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلية في محافظة البلقاء في الأردن. وتكونت عينة البحث من (150) موظفاً وموظفة. ولتحقيق أهداف البحث تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأداة الدراسة المكونة من 124 فقرة. تبين

ان حيازة دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في محافظة البلقاء على المستوى المتوسط بنسبة (76.67%)، وتبين أيضاً أن الجانب الاجتماعي كان أكثر المتأثرين بالمشاريع الصغيرة يليه الجانب الاقتصادي، ولذلك أوصت الباحثة بزيادة الاهتمام بالإنتاج المحلي من قبل المؤسسات المعنية بالتحفيز والتطوير وزيادة الطاقة الانتاجية لهذه المشاريع الصغيرة.

ب – الدراسات الأجنبية:

فحص Nzomo & Muturi (2014) تأثير برامج الإئتمان الزراعي على إنتاجية الأسر الزراعية الريفية في مقاطعة Kimilili Bungoma الفرعية بكينيا. واعتمدت الدراسة تصميم مسح مقطعي، حيث تم جمع البيانات باستخدام استبيان جيد التنظيم مكون من 123 من صغار المزارعين الريفيين الذين تم اختيارهم عشوائياً، والذين هم مستخدمون للائتمان الصغير بناءً على بياناتهم، من خلال – تقنية أخذ العينات على مراحل. علاوة على ذلك، تمت معالجة البيانات وتحليلها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات النوعية بينما تم عمل الجداول المتقاطعة لفحص العلاقة بين المتغيرات. وتم قياس تصورات المزارعين حول تأثير الإئتمان على مقياس ليكرت. أخيرا، أظهرت نتائج هذه الدراسة أن للائتمان الزراعي القدرة على تعزيز دخل المزارعين الذين يستفيدون منه بنسبة تزيد عن 100٪ وهذا يحدد بوضوح دور الإئتمان في قطاع الزراعة. ولا يساعد الإئتمان في توسيع اقتصاديات الحجم فحسب، بل يساعد أيضًا على زيادة إنتاجية المزارع من الموارد المتاحة. أيضا، تكمل الأنواع الثلاثة للائتمان وهي الإئتمان الموسمي والتنموي والتجاري الزراعي، بعضها البعض في معالجة سلسلة القيمة. لذلك، من المستحسن، من بين أمور أخرى، أن توفر الحكومة نظام حوافز جذاب للمزارعين من أجل زيادة الإنتاج من قطاع أصحاب

الحيازات الصغيرة. إلى جانب ذلك، يجب تقديم "القروض الميسرة" للمزارعين بشروط سخية للغاية. وتشير نتائج هذه الدراسة إلى أن الإئتمان الزراعي منتج، لكن انتشاره يقتصر على نسبة صغيرة من السكان، لذلك يجب توسيع نطاق وصوله وتخفيف متطلبات الضمانات بحيث يكون للائتمان التأثير المطلوب.

هدفت دراسة Rehman et al (2017) الى استخدام التحليل الاقتصادي القياسي للتحقق من العلاقة بين الناتج المحلي الزراعي الإجمالي (AGDP) وإجمالي الإنتاج الغذائي، والمساحة المزروعة، والقرض الذي تم صرفه من قبل بنك زراي تاركياتي المحدود (ZTBL)، والقرض التعاوني، وإجمالي القروض المصروفة من قبل المؤسسات المختلفة في باكستان. وتم استكشاف البيانات من الفترة 1960 إلى 2015؛ واستخدمت بيانات السلاسل الزمنية التي تم جمعها من مصادر ثانوية، بما في ذلك مكتب الإحصاء الباكستاني، والسنة الإحصائية، والمسح الاقتصادي لباكستان. تم تحليل البيانات باستخدام اختبار PhillipsePerron (PeP)، وتم تفسير النتائج باستخدام اختبار Johansen Co–Integration، ووجد أن إجمالي الإنتاج الغذائي والقروض التي تم صرفها من قبل بنك زراي تاركياتي المحدود (ZTBL) وإجمالي القروض التي تم صرفها من قبل المؤسسات المختلفة كان لها تأثير إيجابي وهام على الناتج المحلي الزراعي الإجمالي (AGDP)، في حين كان لقرض المساحة المزروعة والتعاونيات تأثير سلبي ولكن غير مهم على إجمالي الناتج المحلي

وأجرى Iftikhar & Mahmood (2017) دراسة لمراقبة تأثير الإئتمان الزراعي المؤسسي وغير المؤسسي على مستوى الأمن الغذائي في مقاطعات مقاطعة البنجاب في باكستان. في هذا الصدد، تم تقديم العديد من نماذج الانحدار الخطي لتحديد العلاقة بين الأمن الغذائي (أي السكان

الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وتوافر الغذاء، والحصول على الغذاء وامتصاصه) والإئتمان الزراعي (أي الإئتمان الزراعي الشامل، والإئتمان الزراعي المؤسسي، والإئتمان الزراعي غير المؤسسي). وجدت الدراسة أن الإئتمان الزراعي المؤسسي يساعد بشكل كبير في مكافحة انعدام الأمن الغذائي بينما يظهر الإئتمان الزراعي غير المؤسسي نتائج غير متوقعة. لذلك أوصت بشدة بتقديم الإئتمان المؤسسي للحد من قضايا انعدام الأمن الغذائي في البلاد.

وأجرى Osabohien et al., (2018) دراسة هدفت الى فحص إمكانات التسهيلات الإئتمانية الزراعية من حيث الإئتمان المصرفي التجاري لصندوق خطة ضمان الإئتمان الزراعي (ACGSF) وأسعار الفائدة المقابلة للمزارعين نحو زيادة الإنتاج الزراعي كمسار للأمن الغذائي في نيجيريا. استخدمت الدراسة نهج الاقتصاد القياسي في الانحدار الذاتي للتوزيع (ARDL) على بيانات السلاسل الزمنية التي تم الحصول عليها من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري (CBN) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومؤشرات التنمية العالمية (WDI) للفترة 1990–2016 أظهرت نتيجة ARDL أن ائتمانات البنوك التجارية وACGSF أدت إلى زيادة الأمن الغذائي بنسبة 8.12٪ و 0.002٪ على التوالي، بينما قلل السكان من الأمن الغذائي بنسبة 0.001٪.

بالإضافة الى ذلك هدفت دراسة Asghar & Salman (2018) الى تسليط الضوء على دور الوساطة المالية في إنتاج الغذاء والأمن الغذائي. ويعتبر بنك زراي تاركياتي المحدود (ZTBL) هو البنك العام الرئيسي الذي يقدم الإئتمان الزراعي في الباكستان لتلبية المتطلبات المالية للأنشطة الزراعية. وصرف البنك الجزء الأكبر من الإئتمان في منطقة Bahawalnagar في باكستان، لذلك تم اختيار هذه المنطقة كعينة. وتم استخدام تقنية المسح وجمع البيانات من خلال استبيانات منظمة

من المقترضين وغير المقترضين. وتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام اختبار t المستقل. وأظهرت النتائج أن إنتاج المقترضين زاد بعد استخدام الإئتمان بسبب استخدام مدخلات زراعية عالية الجودة. وتخلص الدراسة إلى أنه في حالة إزالة القيود المالية، فإن زيادة الإنتاج يمكن أن تقلل من انعدام الأمن الغذائي من خلال ضمان توافر الغذاء للجميع.

ودرس Gershon et al (2020) العلاقة بين وصول الأسر إلى الإئتمان والإنتاج الزراعي في نيجيريا، حيث استفادت الدراسة من بيانات من دراسة قياس مستوى المعيشة – المسح المتكامل للزراعة (LSMS–ISA) الذي يتألف من 4210 أسرة عبر 36 ولاية في نيجيريا، بالإضافة إلى إقليم العاصمة الفيدرالية، أبوجا. واستخدمت الدراسة تقنية مطابقة درجة الميل (PSM). وأشارت النتيجة الرئيسية من الدراسة إلى أن الأسر التي لديها إمكانية الوصول إلى تسهيلات الإئتمان الزراعي كانت لديها عائدات تبلغ ثلاث مرات أكثر من نظرائهم الذين لم يستفيدوا من مثل هذه التسهيلات. في حالة حدوث صدمة، غالبًا ما يضطر المزارعون الذين ليس لديهم مصدر إئتمان إلى اتخاذ تدابير مثل خفض الاستهلاك وبيع الأصول، مما يؤدي على المدى الطويل إلى تفاقم مستويات الفقر لديهم.

قام Vo & Ngo (2021) بدراسة دور التمويل الزراعي والتقدم في الزراعة والتنمية الريفية في التنمية المستدامة لبلدان الآسيان. وتم الحصول على البيانات ذات الصلة التي تغطي فترة 11 عامًا (2009 إلى 2020) من مؤشرات التنمية العالمية (WDI) وتقارير التنمية المستدامة العالمية (GSDR). أشارت النتائج التي تم الحصول عليها من النهج التقليدي لنموذج الأثر الثابت (FEM) إلى أن التمويل الزراعي والتقدم الزراعي والتنمية الريفية لها تأثير هام وإيجابي على التنمية المستدامة لدول الآسيان. وبشكل أكثر تحديدًا، التمويل الزراعي والتقدم في الزراعة والتنمية الريفية يدفعان النمو

المستدام. وهذه النتائج لها آثار عديدة، لا سيما بالنسبة لواضعي السياسات المسؤولين عن تنظيم هذه القطاعات. على سبيل المثال، ينبغي للسلطات التنظيمية ذات الصلة أن تضع سياسات يمكن أن توفر حوافز جيدة للتنمية الزراعية والريفية والمستدامة.

.

الفصل الثالث:

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات

1. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الوصفي والتحليل الكمي والقياسي للبيانات التي تم جمعها من خلال مقياس مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2.

2. منطقة الدراسة:

شملت هذه الدراسة منطقة لواء دير علا – الأغوار الوسطى

3. مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع اصحاب المزارع او المشاريع الزراعية في منطقة لواء دير علا – الأغوار الوسطى. تم اختيار عينة الدراسة وفق معادلة (Yamane, 1967) وذلك في حدود مستوى الثقة 95% ونسبة خطأ (5%).

$$n = [N]/ [1+(N \times e2)] \quad \text{.....معادلة (1)}$$

بحيث:

n تمثل حجم العينة.

N تمثل مجتمع الدراسة (571).

e نسبة الخطأ المسموح به (5%).

ولذا فق تم حساب حجم العينة بعد تحديد عدد اصحاب المزارع او المشاريع الزراعية في منطقة لواء دير علا – الأغوار الوسطى، كما يلي

$$n = [571]/ [1+(571 \times 0.05^2]$$

$$n = [571]/ [1+(571 \times 0.0025)]$$

$$n = [571]/ [1 + 1.4275]$$

$$n = [571]/ [2.4275] = [235.2] = [235]$$

ومع ذلك فقد تم جمع البيانات من (235) مشاركًا او مزارعًا والذي يمثل حجم عينة الدراسة

4. اداة الدراسة

تم تطوير استبانة وعرضها على عدد من المحكمين المختصين بموضوع البحث للتحقق من صدقها وصلاحيتها لتحقيق اهداف الدراسة. وتضم الاستبانة ثلاثة اجزاء. شمل الجزء الأول معلومات عامة وشمل الجزء الثاني بيانات تتعلق بالمشاريع الزراعية والإقراض الزراعي بينما يشمل الجزء الثالث مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2 والذي يشمل قسم حول مساحة الحيازة حسب نوع استخدام الأرض وثلاثة أقسام أخرى تغطي البعد الاقتصادي للملكية والبعد البيئي للملكية والبعد الاجتماعي للملكية إضافة الى مقياس آخر من تصميم الباحث للكشف عن دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الأغوار الوسطى (ديرعلا). وتظهر الاستبانة بصورتها النهائية في الملحق (1) وقائمة بأسماء المحكمين في الملحق (2).

5. مصادر البيانات:

تم الاستعانة بالبيانات الأولية التي تم جمعها عن طريق استبانة مخصصة لهذا الغرض، وبمصادر بيانات ثانوية وهي البيانات الصادرة عن مؤسسة الإقراض الزراعي ووزارة الزراعة ودائرة الاحصاءات العامة ومركز البحوث الزراعية.

6. إجراءات المعالجة الإحصائية:

1. بحث الخصائص الديموغرافية والاقتصادية لعينة الدراسة. وقد تم ذلك من خلال الإحصاء الوصفي الذي تمثل بحساب التكرارات والنسب المئوية
2. بحث البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي للملكية في منطقة الدراسة. وقد تم ذلك من خلال الإحصاء الوصفي الذي تمثل بحساب التكرارات والنسب المئوية
3. بحث اسهامات مؤسسة الإقراض الزراعية وحجم القروض التي قدمتها للمزارعين. وقد تم ذلك من خلال الإحصاء الوصفي الذي تمثل بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات المزارعين.
4. بيان أثر القروض المقدمة من مؤسسة الإقراض الزراعية على البعد الاقتصادي والبعد البيئي والبعد الاجتماعي للملكية في منطقة الدراسة. وقد تم ذلك من خلال الإحصاء التحليلي الذي تمثل باختبار التباين الأحادي للبيانات ومن ثم تحليل الانحدار المتعدد.

الفصل الرابع:

عرض نتائج الدراسة

الفصل الرابع: عرض نتائج الدراسة

تم في هذا الفصل تحليل البيانات التي تم جمعها حول خصائص عينة الدراسة وبيانات المشاريع الزراعية والإقراض الزراعي، وكذلك مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2 والبعد الاقتصادي والبيئي والاجتماعي للملكية. كما نستعرض دور الإقراض الزراعي في تحقيق الاستدامة الزراعية والعوامل المؤثرة على الإنتاج ثم مناقشة النتائج وتقديم التوصيات

1. نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للخصائص العامة لعينة الدراسة

يتبين من الجدول (2) ان عدد الذكور كان 200 وبنسبة 85.11 % بينما كان عدد الاناث 35 وبنسبة 14.89%. وقد سادت الفئة العمرية من25–50 سنة والتي بلغ عددها 176 مشاركًا وبنسبة 74.89%. وقد بلغ عدد المشاركين من المستوى التعليمي الأساسي 78 وبنسبة 33.19%، فيما بلغ عدد الثانوي 79 وبنسبة 33.62% والجامعي 78 وبنسبة 33.19%. كما بلغ عد افراد اسر المشاركين من فئة خمسة افراد واقل 77 وبنسبة 32.77%، فيما بلغ عدد الفئة 5–10 (124) مشارك وبنسبة 52.77% فيما شملت الفئة 11 وأكثر 34 مشارك وبنسبة 14.47%. كما كان عدد العاملين الدائمين من فئة خمسة عاملين واقل 118 وبنسبة 50.21% ومن فئة 5–10 عمال 83 وبنسبة 35.32% ومن الفئة 11 وأكثر34 عامل14.47%. وفي المقابل فقد كان عدد العاملين الموسميين من فئة خمسة عاملين واقل 40 وبنسبة 17.02% ومن الفئة 10–6 عمال 45 وبنسبة 19.15% ومن الفئة 11 وأكثر 150 وبنسبة 63.83%. وقد بلغ متوسط الدخل (دينار/ شهر) للمشاركين من فئة الدخل اقل من 500 دينار (88) مشاركًا وبنسبة 37.45% ومن فئة 501– 1000 دينار (94) مشارك وبنسبة 40.00% ومن الفئة 1001–1500 (53) وبنسبة 22.55%. وفيما يتعلق بنسبة الاتفاق فقد بلغ عدد المشاركين الذين بلغت نسبة الاتفاق

عندهم على الغذاء (دينار/شهر) 250 دينار واقل37 وبنسبة 15.74% ومن الفئة 251–500 دينار 162 وبنسبة 68.94% ومن الفئة 501–750 دينار (36) وبنسبة 15.32%، كما يظهر في الجدول (2).

جدول (2)

معلومات عامة عن عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	200	85.11%
	أنثى	35	14.89%
عمر الحائز	اقل من 25 سنة	6	2.55%
	25–50 سنة	176	74.89%
	أكبر من 50 سنة	53	22.55%
المستوى التعليمي	اساسي	78	33.19%
	ثانوي	79	33.62%
	جامعي	78	33.19%
عدد أفراد الاسرة	خمسة افراد واقل	77	32.77%
	5 إلى 10 أفراد	124	52.77%
	11 وأكثر	34	14.47%
عدد العاملين الدائمين	خمسة عاملين واقل	118	50.21%
	5 إلى 10 أفراد	83	35.32%
	11 وأكثر	34	14.47%
عدد العاملين الموسميين	خمسة عاملين واقل	40	17.02%
	5 إلى 10 أفراد	45	19.15%
	11 واكثر	150	63.83%
متوسط الدخل (دينار/ شهر)	اقل من 500	88	37.45%
	501–1000	94	40.00%
	1001–1500	53	22.55%
نسبة الإنفاق على الغذاء (دينار/شهر)	250 واقل	37	15.74%
	251–500	162	68.94%
	501–750	36	15.32%

2. نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لبيانات المشاريع الزراعية والإقراض الزراعي

تبين من الجدول (3) ان عدد المشاركين الذين يمارسون النشاط الزراعي النباتي فقط كان 118 مشاركًا وبنسبة 50.21% وان عدد الذين يمارسون النشاط الحيواني فقط كان 58 مشارك وبنسبة 24.68% فيما كان عدد المشاركين الذين يمارسون النشاط النباتي والحيواني معا 59 وبنسبة 25.11%.

كما بلغ عدد المشاركين الذين يعملون على مشاريع براس مال 5000 واقل 15 مشارك وبنسبة 6.38% وبراس مال أكثر من 5000 – 10000(214) وبنسبة 91.06% وبرأس مال من 10001–20000 (6) مشاركين وبنسبة 2.55%. وقد كان عدد المشاركين الذين حصلوا على قروض من فئة 5000 دينار واقل (202) وبنسبة 85.96% ومن فئة أكثر من 5000 واقل من 10000 (14) وبنسبة 5.96% ومن الفئة 10000–15000 (15) وبنسبة 6.38% ومن الفئة أكثر من 15000 (4) وبنسبة 1.70%.

وفيما يتعلق بالعائدات، فقد بلغ عدد المشاركين الذين حصلوا على أرباح 1500 دينار واقل (41) وبنسبة 17.45% ومن الفئة 1501–3000 (150) وبنسبة 63.83% ومن الفئة 2001–4500 (35) وبنسبة 14.89% ومن الفئة 4501 وأكثر (9) وبنسبة 3.83%. وقد كان عدد المشاريع التي اعتمدت على مشروع قناة الغور الشرقية 82 وبنسبة 82% وعلى سلطة وادي الاردن 126 وبنسبة 126% وعلى السدود 10 وبنسبة 10% وعلى مصادر مختلفة 17 وبنسبة 17%. وبالنسبة لكميات المياه فقد كان عدد المشاريع التي تستخدم كمية المياه 5000 متر مكعب واقل 128 وبنسبة 54.5%

والتي تستخدم 5001–10000 متر مكعب 96 وبنسبة 40.9% والتي تستخدم 10001 وأكثر 11 مشروع وبنسبة 4.7%

جدول (3)

وصف بيانات المشاريع الزراعية والإقراض الزراعي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
نوع النشاط الزراعي	نشاط نباتي	118	50.21%
	نشاط حيواني	58	24.68%
	نشاط نباتي وحيواني (مشترك)	59	25.11%
رأس المال الكلي للمشروع (دينار)	5000 واقل	15	6.38%
	اكثر من 5000 – 10000	214	91.06%
	10001–20000	6	2.55%
حجم القرض (دينار)	5000 واقل	202	85.96%
	أكثر من 5000 واقل من 10000	14	5.96%
	10000–15000	15	6.38%
	أكثر من 15000	4	1.70%
صافي الارباح من القرض (دينار)	1500 واقل	41	17.45%
	1501–3000	150	63.83%
	2001–4500	35	14.89%
	4501 وأكثر	9	3.83%
مصدر الري	مشروع قناة الغور الشرقية	82	34.89%
	سلطة وادي الاردن	126	53.62%
	السدود	10	4.26%
	مختلفة	17	7.23%
كمية المياه (متر مكعب) في الموسم	5000 واقل	128	54.5%
	5001–10000	96	40.9%
	10001 وأكثر	11	4.7%

3. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة:

تظهر نتائج الجدول رقم (34) تباين الدور في الحيازة الزراعية حيث بلغ عدد المشاركين من فئة مالك (مسؤول قانوناً و /أو اقتصادياً عن الحيازة) 135 وبنسبة. 57.4%. كما بلغ عدد المشاركين من فئة شريك في الحيازة (مسؤول قانونا و /أو اقتصاديا بالشراكة عن الحيازة) 47 وبنسبة 20.0%. وقد بلغ عددهم من فئة فرد من الأسرة عامل في الحيازة 53 وبنسبة 22.6. وفيما يتعلق بنوع الحيازة فقد بلغ عدد المالكين 180 مزارعًا وبنسبة % 76.6، والمستأجرين 34 مزارعًا وبنسبة % 14.5، والضمان 21 مشاركًا وبنسبة 8.9%. وفيما يتعلق بنوع الحيازة فقد كانت أسرية عند 135 أسرة وبنسبة 57.4% وغير أسرية عند 100 مشاركًا وبنسبة 42.6%.

كما بينت النتائج لمتغير مساحة الحيازة، أن عدد المشاركين الذين حازوا على خمس دونمات واقل 81 وبنسبة 34.5 ومن فئة 6–10 دونمات 22 وبنسبة 9.4% ومن فئة 11–20 دونم45 وبنسبة19.1% ومن الفئة اكثر من 20 دونم 87 وبنسبة 37.0% .

وفيما يتعلق باستخدام الأرض، فقد كان نصيب المحاصيل المؤقتة 28 مشروعًا وبنسبة 11.9، والأراضي المراح مؤقتاً 11 وبنسبة % 4.7، والمروج والمراعي المؤقتة 54 وبنسبة 23.0%. المحاصيل الدائمة (أكثر من سنة واحدة) المزروعة في البيوت البلاستيكية أو المعلقة 56 وبنسبة 23.8%. والمحاصيل الدائمة (أقل من سنة واحدة) المزروعة في الأرض المفتوحة أو داخل بيوت بلاستيكية منخفضة الارتفاع 34 وبنسبة 14.5% والمروج 34 وبنسبة 14.5% والأراضي المزيج بنشاطات مختلفة 18 وبنسبة 7.7% ، كما يظهر في الجدول (4).

جدول (4)

مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2

المتغير		الفئة	التكرار	النسبة المئوية
دورك في الحيازة الزراعية		مالك (مسؤول قانونا و/ أو اقتصاديا عن الحيازة)	135	57.4
		شريك في الحيازة (مسؤول قانونا و/ أو اقتصاديا بالشراكة عن الحيازة)	47	20.0
		فرد من الاسرة عامل في الحيازة	53	22.6
نوع الحيازة	ملكية الحيازة	حيازة	180	76.6
		اجار	34	14.5
		ضمان	21	8.9
	اسرية/ غير اسرية	أسرية	135	57.4
		غير اسرية	100	42.6
مساحة الحيازة حسب نوع		خمس دونمات واقل	81	34.5
		6-10دونمات	22	9.4
		11-20دونم	45	19.1
		اكثر من 20 دونم	87	37.0
استخدام الارض		المحاصيل المؤقتة	28	11.9
		أرض مراح مؤقتا	11	4.7
		المروج والمراعي المؤقتة	54	23.0
		مزيج	18	7.7
		المحاصيل الدائمة (أكثر من سنة واحدة) المزروعة في البيوت البلاستيكية أو المعلقة	56	23.8
		والمحاصيل الدائمة (أقل من سنة واحدة) المزروعة في الأرض المفتوحة أو داخل بيوت بلاستيكية منخفضة الارتفاع (نفق بلاستيكي)	34	14.5
		المروج	34	14.5

4. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للبعد الاقتصادي للملكية:

تشير نتائج الجداول (5–7)، أن عينة الدراسة مزارعين يعتمدون على الزراعة النباتية فقط وعددهم (118) واخرون على الإنتاج الحيوانية وعددهم (58) فيما كان هناك عدد من المزارعين الذين يجمعون ويمارسون الإنتاج الحيواني والنباتي في ان واحد وعددهم (59) حيث يكون العدد الكلي للمزارعين (23) مزارعًا. وسوف يتم مناقشة كل نوع من المزارعين على حدا.

1.4 نتائج عينة مزارعي الإنتاج النباتي:

يتبين من الجدول (5) ان عدد المشاركين الذين يزرعون الخضار كصنف اول عددهم 24 وبنسبة% 20.3 والفواكه عددهم 18 وبنسبة 15.3% والحمضيات 25 وبنسبة 21.2% والاشتال 27 وبنسبة 22.9% والحبوب 24 وبنسبة 20.3%. واما الصنف النباتي الثاني فكان الخضار عند 22 مشارك وبنسبة % 18.6 والفواكه عند 27 مشارك وبنسبة 22.9% والحمضيات عند 21 وبنسبة 17.8% والاشتال عند 29 وبنسبة 24.6 والحبوب عند 19 وبنسبة 16.1%. وفيما يتعلق بالعائد (صافي الربح) فقد كان 5000 دينار واقل عند 13 مشارك وبنسبة 11.0% ومن الفئة 5001–10000 عند 26 مشارك وبنسبة % 22.0 ومن الفئة 10001–15000 عند 32 مشاركًا وبنسبة 27.1 و اكثر من 15000 عند 47 مزارعًا وبنسبة 39.8% .

جدول (5)

انتاج مزارعي الإنتاج النباتي

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الصنف النباتي الاول	خضار	24	20.3
	فواكه	18	15.3
	حمضيات	25	21.2
	اشتال	27	22.9
	حبوب	24	20.3
الصنف النباتي الثاني	خضار	22	18.6
	فواكه	27	22.9
	حمضيات	21	17.8
	اشتال	29	24.6
	حبوب	19	16.1
العائد (دينار) العائد (صافي الربح)	5000واقل	13	11.0
	5001-10000	26	22.0
	10001-15000	32	27.2
	اكثر من15000	47	39.8

2.4 نتائج عينة مزارعي الإنتاج الحيواني:

يُبين الجدول رقم (6) أن عينة المزارعين الذين كانوا يربون الغنم بلغ 16 مزارعًا وبنسبة % 27.6 بينما كان عدد الذين يربون الماعز 38 مزارعًا وبنسبة % 65.5، والابقار عند 4 مزارعين وبنسبة 6.9%. وقد كان عدد الرؤوس من النوع الاول 5 رؤوس واقل عند 34 وبنسبة % 5 ومن 6-10 رؤوس عند 20 وبنسبة 34.4% و11 رأس وأكثر عند 4 مزارعين وبنسبة 6%. وفيما يتعلق الإنتاج من النوع الأول فقد كان 5000 دينار واقل عند 44 مزارعًا وبنسبة 75.8% و5001-10000 دينار عند 14 مزارعًا وبنسبة 24.1%. واما الصنف الثاني فقد كان الغنم عند 17 مزارع

وبنسبة 29.3% والماعز عند 14 مزارع وبنسبة 24.1% والابقار عند 12 مزارع وبنسبة 20.7%. والدواب عند 15 مزارع وبنسبة 25.9%. وقد كانت عدد رؤوس الصنف الثاني5 واقل عند 37 مزارع وبنسبة 63.7% ومن 6- 10 عند 20 مزارع وبنسبة 34.5% و 11 راس واكثر عند مزارع واحد وبنسبة 1.7%. وفيما يتعلق بالإنتاج من الصنف الثاني فقد كان 5000 دينار واقل عند 47 مزارع وبنسبة 81.0% و5001-10000 دينار عند 10 مزارعين وبنسبة 17.2% وأكثر من 10000 دينار عند مزارع واحد وبنسبة 1.7% كما يظهر في الجدول (6).

جدول (6)

انتاج مزارعين الإنتاج الحيواني

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
الصنف الأول	الغنم	16	27.6
	الماعز	38	65.5
	الابقار	4	6.9
عدد رؤوس الصنف الأول	5 رؤوس واقل	34	58.6
	6-10 رؤوس	20	34.5
	11 رأس واكثر	4	6.9
الإنتاج من الصنف الأول	5000واقل	44	75.9
	5001-10000	14	24.1
الصنف الثاني	الغنم	17	29.3
	الماعز	14	24.1
	الابقار	12	20.7
	الدواب	15	25.9
عدد رؤوس الصنف الثاني	5واقل	37	63.8
	6-10	20	34.5
	11واكثر	1	1.7
الإنتاج من الصنف الثاني	5000 دينار واقل	47	81.0
	5001-10000 دينار	10	17.3
	اكثر من10000 دينار	1	1.7

3.4 نتائج عينة مزارعي الإنتاج النباتي والحيواني

1. الإنتاج النباتي

يتبين من الجدول (7) ان هناك عدداً من المزارعين الذين يجمعون بين الإنتاج النباتي والحيواني معا. النباتي: وقد كان الصنف الأول عند 12 منهم الخضار وبنسبة % 20.3 والفواكه عند 16 مزارع وبنسبة 27.1% والحمضيات عند 15 مزارع وبنسبة 25.4% والاشتال عند 8 مزارعين وبنسبة 13.6% والحبوب عند 8 مزارعين وبنسبة 13.6%. واما الصنف الثاني فقد كان الخضار عند 57 مزارع وبنسبة 96.6% والفواكه عند مزارع واحد وبنسبة 1.7% وكذلك الحمضيات عد مزارع واحد وبنسبة % 1.7. وفيما يتعلق بالعائد فقد كان 5000 دينار واقل عند 6 مزارعين وبنسبة 10.2% و5001– 10000 دينار عند 4 مزارعين وبنسبة 6.8% و10001–15000 عند 20 مزارع وبنسبة 3.9% وأكثر من 15000عند 29مزارع وبنسبة % 49.2 كما يظهر في الجدول (7).

جدول (7)

إنتاج مزارعي الإنتاج النباتي والحيواني معاً

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الصنف الاول	خضار	12	20.3
	فواكه	16	27.1
	حمضيات	15	25.4
	اشتال	8	13.6
	حبوب	8	13.6
الصنف الثاني	خضار	57	96.6
	فواكه	1	1.7
	حمضيات	1	1.7
العائد (صافي الربح)	5000واقل	6	10.2
	5001–10000	4	6.8
	10001–15000	20	33.9
	اكثر من 15000	29	49.2

2. الإنتاج الحيواني

فيما يتعلق بإنتاجهم الحيواني، فقد كان الصنف الاول الغنم عند 2 مزارع وبنسبة 3.4% والماعز عند 11 مزارعًا وبنسبة 18.6% والأبقار عند 46 مزارعًا وبنسبة 78.0%. وقد بلغ عدد الرؤوس 5 واقل عند 48 وبنسبة 81.4% ومن 6–10 عند 3 مزارعين وبنسبة 5.1% و11 وأكثر عند 8 مزارعين وبنسبة 13.6%. وفيما يتعلق بالعائد فقد بلغ 5000 دينار واقل عند 51 مزارع وبنسبة 86.4% و5001–10000 عند 2 مزارعًا وبنسبة 3.4% وأكثر من 10000 دينار عند 6 مزارعين وبنسبة 10.2%. واما الصنف الثاني فقد كان الغنم عند 16 مزارع وبنسبة 27.1% والماعز عند 12 مزارع وبنسبة 20.3% والابقار عند 13 مزارعًا وبنسبة 22.0% والدواب عند 18 مزارع وبنسبة 30.5%. وقد كان عدد الرؤوس 5 واقل عند 56 مزارع وبنسبة 94.9% ومن 6–10 1 عند مزارع واحد وبنسبة 1.7 % و11 وأكثر عند 2 مزارع وبنسبة 3.4%. وفيما يتعلق بالعائد فقد بلغ 5000 دينار واقل عند 57 مزارع وبنسبة 96.6% و5001–10000 دينار عند مزارع واحد وبنسبة 1%. وأكثر من 10000 دينا عند مزارع واحد أيضا وبنسبة 1.7 % كما يظهر في الجدول (8).

جدول (8)

الإنتاج الحيواني

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
الصنف الأول	الغنم	2	3.4
	الماعز	11	18.6
	الابقار	46	78.0
عدد الرؤوس	5واقل	48	81.3
	6-10	3	5.1
	11واكثر	8	13.6
العائد	5000واقل	51	86.4

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية %
(صافي الربح)	5001-10000	2	3.4
	اكثر من 10000	6	10.2
الصنف الثاني	الغنم	16	27.1
	الماعز	12	20.3
	الابقار	13	22.0
	الدواب	18	30.6
عدد الرؤوس	5 واقل	56	94.9
	6-10	1	1.7
	11 واكثر	2	3.4
العائد (صافي الربح)	5000 واقل	57	96.6
	5001-10000	1	1.7
	اكثر من 10000	1	1.7

4.4 الإنتاج الكلي لجميع المزارعين:

يبين الجدول (9) ان الناتج الكلي لجميع المزارعين الذين شاركوا في الدراسة بلغ 5000 دينار وأقل عند 76 مزارعًا وبنسبة 32.3%، ومن 5001–10000 دينار عند 50 مزارعًا وبنسبة 21.3% ومن 10001–20000 دينار عند 60 مزارعًا وبنسبة 25.5%، وأكثر من 20000 دينار عند 49 مزارعًا وبنسبة % 20.9

جدول (9)

الناتج الكلي لجميع المزارعين

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
الإنتاج الكلي	5000 واقل	76	32.3
	5001–10000	50	21.3
	10001–20000	60	25.5
	اكثر من 20000	49	20.9

5. نتائج التحليل الإحصائي للبعد البيئي للملكية:

يتبين من الجدول (10) ان 148 مزارعًا بنسبة 83.62% قد واجهوا تهديداً مثل تآكل التربة او فقدان التربة السطحية نتيجة التآكل الناجم عن الرياح أو الماء. كما تبين ان تراجع خصوبة التربة واجهت 126 مزارعًا وبنسبة 71.19% وان الانجراف بما في ذلك الفيضانات، واجه 122 مزارعًا وبنسبة 68.93% كما واجه تملح الأراضي المروية 119 مزارعًا وبنسبة 67.23%

جدول (10)

التهديدات البيئية التي واجهت المزارعين

التهديدات البيئية	غير الموافقين	الموافقين	نسبة الموافقة
تأكل التربة (فقدان التربة السطحية نتيجة التآكل الناجم عن الرياح أو الماء)	29	148	83.62%
تراجع خصوبة التربة.	51	126	71.19%
الانجراف بما في ذلك الفيضانات.	55	122	68.93%
تملح الأراضي المروية.	58	119	67.23%

وبين الجدول (11) أن 79 مزارعًا وبنسبة 44.6% كانت المساحة الإجمالية للممتلكات المتأثرة بالتهديدات السابقة اقل من 25% من الأرض وأن 50 مزارع وبنسبة 28.2% كانت المساحة المتأثرة بالتهديدات من 25–50% فيما كانت أكثر من 50% عند 48 مزارعًا وبنسبة 27%

جدول (11)

المساحة الإجمالية للممتلكات المتأثرة بأي من بالتهديدات

الفقرة	نسبة المساحة	عدد المزارعين	نسبة المزارعين
المساحة الإجمالية للممتلكات المتأثرة بأي من التهديدات المحددة أعلاه	اقل من 25%	79	%44.6
	من 25–50%	50	%28.2
	اكثر من 50%	48	%27

كما أظهرت البيانات ان جميع المزارعين يستخدمون مياه الري في الزراعة. كما بين الجدول (12) ان عدد المزارعين الذين استخدموا سماداً طبيعياً كان 100 مزارع وبنسبة 56.5% وإن عدد المزارعين الذين استخدموا سماداً كيماوياً كان 80 مزارعًا وبنسبة 45%.

جدول (12)

عدد المزارعين الذين استخدموا السماد

الفقرة	عدد الموافقين	النسبة
هل استخدمت هذه الحيازة الزراعية أي سماد طبيعي	100	56.50%
هل استخدمت هذه الحيازة الزراعية أي سماد كيماوي	80	45.20%

تشير نتائج الجدول (13) ان عدد المزارعين الذين يدركون المخاطر البيئية المرتبطة بالاستخدام المفرط للأسمدة أو سوء استخدامها كان 137 مزارعًا وبنسبة 77.4%. كما يتبين أن عدد المزارعين الذين اتخذت ملكيتهم تدابير محددة للتخفيف من المخاطر البيئية المرتبطة باستخدام الأسمدة الاصطناعية والمعدنية كان 143 مزارعًا وبنسبة 80.8%

جدول (13)

عدد المزارعين الذين يدركون المخاطر البيئية المرتبطة بالاستخدام المفرط للأسمدة

الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
هل تدرك المخاطر البيئية المرتبطة بالاستخدام المفرط للأسمدة أو سوء استخدامها؟	137	%77.4
هل اتخذت هذه الحيازة الزراعية تدابير محددة للتخفيف من المخاطر البيئية المرتبطة باستخدام الأسمدة الكيماوية؟	143	%80.8

6. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للتدابير المحددة التي اتخذتها الحيازة الزراعية أو اعتمدتها

أظهرت النتائج أن عدد المزارعين الذين عملوا على اتباع البروتوكولات الصادرة عن خدمات الإرشاد الزراعي أو تعليمات البائع أو اللوائح المحلية، بما لا يتجاوز الجرعات الموصي بها وصل

134 مزارعًا وبنسبة 75.71%. كما بلغ عدد المزارعين الذين عملوا على استخدام المصدر العضوي للمغذيات (بما في ذلك مخلفات الروث أو التسميد) وحده، أو بالاشتراك مع الأسمدة الكيماوية 139 مزارعًا وبنسبة 78.53%، في حين بلغ عدد المزارعين الذين عملوا على اتباع استخدام البقوليات كمحصول غني، أو مكون من نظام متعدد المحاصيل أو المرامي لتقليل مدخلات الأسمدة 143 مزارعًا وبنسبة 80.79%. كما بلغ عدد المزارعين الذين عملوا على اتباع توزيع الأسمدة الكيماوية خلال فترة النمو 143 مزارعًا وبنسبة 80.79%. وقد بلغ عدد المزارعين الذين عملوا على اتباع أخذ نوع التربة والمناخ في الاعتبار عند تحديد جرعات الأسمدة وتيرتها 145 وبنسبة 81.92%. كما بلغ عدد المزارعين الذين عملوا على الاستخدام والإدارة محددة الموقع للمغذيات أو الزراعة الدقيقة استخدام حواجز عازلة على طول مجاري المياه 150 وبنسبة 84.75% كما يظهر في الجدول (14).

جدول (14)

التدابير المحددة التي اتخذتها الحيازة الزراعية أو اعتمدتها

الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
اتباع البروتوكولات الصادرة عن خدمات الإرشاد الزراعي أو تعليمات البائع أو اللوائح المحلية، بما لا يتجاوز الجرعات الموصي بها.	134	75.71%
استخدام المصدر العضوي للمغذيات (بما في ذلك مخلفات الروث أو التسميد) وحده، أو بالاشتراك مع الأسمدة الكيماوية.	139	78.53%
استخدام البقوليات كمحصول غلاء، أو مكون من نظام متعدد المحاصيل أو المرامي لتقليل مدخلات الأسمدة.	143	80.79%
توزيع الأسمدة الاصطناعية أو المعدنية خلال فترة النمو.	143	80.79%
أخذ نوع التربة والمناخ في الاعتبار عند تحديد جرعات الأسمدة وتيرتها.	145	81.92%
الاستخدام والإدارة محددة الموقع للمغذيات أو الزراعة الدقيقة استخدام حواجز عازلة على طول مجاري المياه.	150	84.75%

ويبين الجدول (15) عدد المزارعين الذين استخدموا في الحيازة الزراعية أي مبيدات حشرية لإنتاج المحاصيل أو الثروة الحيوانية الذي بلغ 147 وبنسبة 83.05%. كما بلغ عدد المزارعين الذين يدركون المخاطر البيئية والصحية المرتبطة باستخدام الأسمدة 139 وبنسبة 78.53%.

جدول (15)

عدد المزارعين الذين استخدموا في الحيازة الزراعية أي مبيدات حشرية

الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
هل استخدمت هذه الحيازة الزراعية أي مبيدات حشرية لإنتاج المحاصيل أو الثروة الحيوانية؟	147	83.05%
هل تدرك المخاطر البيئية والصحية المرتبطة باستخدام الأسمدة؟	139	78.53%

7. نتائج التحليل الإحصائي الوصفي لتدابير تجنب المخاطر البيئية

تظهر النتائج اعتماد المزارعين على العديد من التدابير لتجنب المخاطر البيئية، حيث بلغ عدد الذين اعتمدوا على الالتزام بالتوجيهات الموضوعة على بطاقات المعلومات عند استخدام مبيدات الآفات 140 مزارعًا وبنسبة 79.10%. وقد بلغ عدد الذين اعتمدوا على تعديل مواعيد الزراعة 134 مزارعًا وبنسبة 75.71%.

أما المزارعين الذين اعتمدوا على المباعدة بين المحاصيل 143 وبنسبة 80.79%. بينما بلغ عدد الذين اعتمدوا على المناوبة بين المحاصيل 127 وبنسبة 71.75%. كما بلغ عدد الذين اعتمدوا على الزراعة المختلطة للمحاصيل 142 وبنسبة 80.23%. وقد بلغ عدد الذين اعتمدوا على الزراعة البينية للمحاصيل 138 وبنسبة 77.97%.

كما بلغ عدد الذين اعتمدوا على تنفيذ المكافحة البيولوجية للآفات 144 مشاركاً وبنسبة 81.36%. بينما بلغ عدد الذين اعتمدوا على استخدام المبيدات الحيوية 151 مشاركاً وبنسبة 85.31%. في حين

بلغ عدد الذين اعتمدوا على اعتماد ممارسات تغيير المراعي للقضاء على الآفات الحيوانية 142 وبنسبة 80.23%. وقد بلغ عدد الذين اعتمدوا على الإزالة المنهجية لأجزاء النبات التي هاجمتها الآفات 134 مشاركاً وبنسبة 75.71%.

كما بلغ عدد الذين اعتمدوا على صيانة وتنظيف معدات الرش بعد الاستخدام 146 مشاركاً وبنسبة 82.49%. في حين بلغ عدد الذين اعتمدوا على استخدم مبيد واحد لمرتين فقط أو من خلال الخلط فى الموسم الواحد لتجنب نشوء مقاومة المبيدات الحشرية. 139 مشاركاً وبنسبة 78.53% كما يتضح من الجدول (16).

جدول (16)

تدابير محددة لتجنب المخاطر البيئية

الفقرة	التكرار	النسبة المئوية
الالتزام بالتوجيهات الموضوعة على بطاقات المعلومات عند استخدام مبيدات الآفات	140	79.10%
تعديل مواعيد الزراعة	134	75.71%
المباعدة بين المحاصيل	143	80.79%
المناوبة بين المحاصيل	127	71.75%
الزراعة المختلطة للمحاصيل	142	80.23%
الزراعة البينية للمحاصيل.	138	77.97%
تنفيذ المكافحة البيولوجية للآفات	144	81.36%
استخدام المبيدات الحيوية	151	85.31%
اعتماد ممارسات تغيير المراعي للقضاء على الآفات الحيوانية	142	80.23%
الإزالة المنهجية لأجزاء النبات التي هاجمتها الآفات	134	75.71%
صيانة وتنظيف معدات الرش بعد الاستخدام	146	82.49%
إستخدام مبيد واحد لمرتين فقط أو من خلال الخلط في الموسم الواحد لتجنب نشوء مقاومة المبيدات الحشرية.	139	78.53%

8. نتائج التحليل الاحصائي الوصفي للبعد الاجتماعي للملكية:

يبين الجدول (17) ان عدد الملكيات الزراعية التي شغلت عامل للقيام بمهام بسيطة وروتينية كان 144 ملكية وبنسبة 81.4% بينما لم توظف 33 ملكية زراعية أي عامل وبنسبة 18.6%

جدول (17)

عدد العمال

الفئة	التكرار	النسبة المئوية
عدم وجود عمال أو موظفين	33	18.6
وجود عمال أو موظفين	144	81.4
Total	177	100.0

كما يبين الجدول (18) ان عدد الذين كانوا قلقين فعلا من عدم الحصول على ما يكفي من الطعام خلال الاثني عشر شهراً الماضية كانوا 35 مزارع وبنسبة 19.8% وان عدد الذين لم يكونوا قلقين وصل إلى 98 مزارعًا وبنسبة 55.4%، في حين كان عدد الذين لا يعرفوا فيما إذا كانوا قلقين 21 وبنسبة % 11.9 وعدد الذين لا يرغبون في الإجابة على ذلك 23 وبنسبة 13.0%

جدول (18)

اعداد المزارعين القلقين على الطعام

الفئة	التكرار	النسبة
نعم	35	19.8
لا	98	55.4
لا اعرف	21	11.9
لا أرغب بالإجابة	23	13.0
المجموع	177	100.0

9. نتائج التحليل الوصفي لدور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية

يبين الجدول (19) ان المتوسط الحسابي لفقرات المجال "دور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية" قد جاء بدرجة مرتفعة حيث بلغ 4.26 وبانحراف معياري 0.815 وقد جاء في

المرتبة الأولى الفقرة "2 ساعد الإقراض الزراعي على زراعة محاصيل تتحمل التغيرات المناخية" والتي جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.67 وانحراف معياري 0.505، وفي المرتبة الثانية جاءت الفقرة "3 "ساعد القرض على استخدام الري بالتنقيط" والتي جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ متوسطها الحسابي 4.49 وبانحراف معياري 0.834. كما جاءت الفقرة 6 "ساعد الإقراض الزراعي على استخدام تقنيات حديثة للمحافظة على التربة" في المرتبة قبل الأخيرة والتي جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ متوسطها الحسابي 3.99 وبانحراف معياري 1.058 وكانت في المرتبة الأخيرة الفقرة "7.ساعد الإقراض الزراعي على استخدام أنظمة موفرة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وغيرها" والتي جاءت بدرجة مرتفعة حيث بلغ متوسطها الحسابي3.91 وبانحراف معياري 0.996

جدول (19)

دور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية

الفقرة	المتوسط	الانحراف	الدرجة
2- ساعد الإقراض الزراعي على زراعة محاصيل تتحمل التغيرات المناخي	4.67	0.505	مرتفعة
3 – ساعد القرض على استخدام الري بالتنقيط	4.49	0.834	مرتفعة
1 – ساعد القرض على زراعة أصناف جديدة غير موجودة في منطقتك	4.43	0.721	مرتفعة
4 – ساعد القرض على الاستفادة من الحصاد المائي	4.26	0.928	مرتفعة
5 – ساعد الإقراض الزراعي عبى استخدام تقنيات حديثة في توزيع ونقل المياه	4.22	0.868	مرتفعة
8 – ساعد الإقراض الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلة من خلال منتجات المزرعة	4.11	0.760	مرتفعة
6 – ساعد الإقراض الزراعي على استخدام تقنيات حديثة للمحافظة على التربة	3.99	1.058	مرتفعة
7 – ساعد الإقراض الزراعي على استخدام أنظمة موفرة للطاقة كالطاقة الشمسية والغاز الحيوي	3.91	0.996	مرتفعة
المتوسط الحسابي	4.26	0.815	مرتفعة

10. نتائج التحليل الاحصائي للعوامل المؤثرة على الإنتاج:

لحساب العوامل المؤثرة في كميات الإنتاج تم استخدام تحليل الانحدار، حيث تم ادخال متغير الإنتاج الكلي لجميع المزارعين كمتغير تابع في حين تم ادخال المتغيرات (عدد العاملين الموسميين والدائمين، كمية الانفاق والمستوى التعليمي ونوع الحيازة وعدد أفراد الاسرة والمساحة وعمر الحائز والنوع الاجتماعي وراس المال والدخل الشهري ونوع النشاط وحجم القرض وصافي الربح من القرض ودور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية كمتغيرات مستقلة

نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

تبين بعد اجراء تحليل الانحدار ان قيمة مربع R يساوي 97.6% وهذا يشير إلى أن النموذج قد فسر 97.6% من التغيرات في المتغير التابع (كميات الإنتاج)، والباقي (2.4%) لعوامل أخرى لم تحدد في النموذج.

جدول (20)

ملخص نموذج الانحدار

Std. Error of the Estimate	Adjusted R Square	R Square	R	Model
.18260	.974	0.976	.988[a]	1

ويبين الجدول (21) ملائمة النموذج للتحليل وقدرته على التنبؤ

جدول (21)

اختبار التباين الأحادي ANOVA

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	296.085	15	19.739	591.997	.000[b]
	Residual	7.302	219	.033		
	Total	303.387	234			

معاملات معادلة خط الانحدار مع دلالاتها الإحصائية

كما يتبين من الجدول (22) معاملات معادلة خط الانحدار مع دلالاتها الإحصائية. ويتبين من الجدول ان راس مال مشروع القرض وحجم القرض والربح من مشروع القرض ونوع النشاط الزراعي ونوع الحيازة وتقديرات المزارعين حول دور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية عوامل فاعلة ومؤثرة بشكل دال احصائي في كميات الإنتاج حيث ان قيمة الدلالة لها جميعا اقل او تساوي 0.05 حيث كانت قيمة الدلالة لها 0110. و0070. و0.000 و0000. و0330. و0000. على التوالي. كما كانت جميعها في علاقة طردية، باستثناء نوع النشاط الزراعي، مع كمية الإنتاج حيث كانت قيمة معاملها 123. و 050. و 489. و 153.- و 002. و 041. و 1.036 على التوالي. وهذا يعني انه كلما زادت قيمة أي منها كلما زادت كميات الإنتاج باستثناء نوع النشاط الزراعي. وهذه يعني ان زيادة النشاط الزراعي النباتي من اكثر العوامل التي تساهم في زيادة الإنتاج.

جدول (22)

معاملات المتغيرات المستقلة في معادلة خط الانحدار ودلالاتها الاحصائية

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model	
		Beta	Std. Error	B		
.000	-9.815		.356	-3.498	(Constant)	1
.139	-1.486	-.017	.036	-.054	النوع الاجتماعي	
.209	1.259	.014	.027	.034	عمر الحائز	
.885	-.144	-.002	.015	-.002	المستوى التعليمي	
.696	.391	.004	.019	.007	عدد أفراد الاسرة	
.087	1.722	.018	.017	.029	عدد العاملين الدائمين	
.642	.466	.005	.016	.007	عدد العاملين الموسميين	
.224	1.220	.018	.023	.028	الدخل الشهري	
.611	.510	.007	.030	.015	كمية الانفاق	
0.011	2.576	.032	.048	.123	راس مال مشروع القرض	

Sig.	t	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
0.007	2.714	.049	.018	.050	حجم القرض
0.000	13.076	.513	.037	.489	الربح من مشروع القرض
0.000	-6.929	-.112	.022	-.153	النشاط الزراعي
0.857	.181	.003	.013	.002	مساحة الارض
0.033	2.142	.023	.019	.041	نوع الحيازة
0.000	10.464	.408	.099	1.036	دور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية

a. Dependent Variable:

الفصل الخامس:

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

الفصل الخامس:

مناقشة نتائج الدراسة والتوصيات

1. مناقشة النتائج:

كان من اهم نتائج تحليل البيانات العامة للمشاركين والخاصة بالقروض والمشاريع ان عدداً كبيراً من الحيازات من الحجم الصغير (خمسة دونمات وأقل)، وكذلك المشاريع، سواء الحيوانية او النباتية وهو ما انعكس فعلا على حجم القروض. والحقيقة انه ليس من الممكن تعليل حجم المشاريع الزراعية الا من حجم القروض التي تمنحها مؤسسة الإقراض الزراعي، اذ انه لا زال هناك متسع في الحيازات لإقامة مشاريع أكبر كما انه لا يزال هناك طلبا على السلع الزراعية مع قلة في العرض، ناهيك عن إمكانيات التصدير وخاصة الى الدول المجاورة التي تعطي الفرصة لإنشاء واقامة مشاريع اكير ومن أنواع مختلفة.

على أي حال، فما زالت معظم الأراضي المستخدمة بالحيازة. كما ان معظمها من المروج والمراعي المؤقتة. وهذ أمر يجب الإشارة اليه. فمن ناحية، لا يعقل ان ملاك الأراضي يستخدمون جميع المساحات التي لديهم، مما يعني وجود فرصة للآخرين في استئجار الأراضي الزراعية النباتية او الحيوانية للمساهمة في التنمية الزراعية وزيادة دخولهم.

ومن ناحية أخرى فإن هناك عدم إهتمام او تركيز على الانتاج الحيواني اذ انها لا تشكل الا الثلث وقد يكون ذلك بسبب عدم توفر الأعلاف المحلية في الوقت الذي تكون الاعلاف المستوردة عالية التكاليف إضافة الى نقص العمالة وارتفاع سعرها ونقص في الخبرات وتكلفة بنيتها التحتية ومدى تأثر المنتجات الحيوانية للتغيرات المناخية كالحرارة والرطوبة والامطار ناهيك عن وجود السلع الحيوانية

المستوردة بأسعار اقل من سعر التكلفة للمزارع. كما يمكن ملاحظة ذلك بمقارنة عائدات المزارعين من الإنتاج النباتي فقط مع عائدات المزارعين من الإنتاج الحيواني فقط حيث كانت العائدات أكبر من الإنتاج النباتي. كما يمكن تأكيد هذه النتيجة عند المزارعين الذين يجمعون بين الزراعة الحيوانية والنباتية حيث يظهر ان عائد انتاجهم النباتي أكبر بكثير من عائدات انتاجهم الحيواني. ومهما يكن فان الإنتاج في جميع الحالات كان كافيا لتحقيق دخل متواضع لجميع المزارعين.

وفيما يتعلق بالبعد البيئي، فقد بيّنت الدراسة ان معظم المزارعين وبنسبة عالية جداً واجهوا تهديد مثل تآكل التربة او فقدان التربة السطحية نتيجة التآكل الناجم عن الرياح أو الماء. وكذلك الامر لتملّح الأراضي المروية وتراجع خصوبة التربة جراء الانجرافات والفيضانات. ومهما يكن فقد نتج عن ذلك ان المساحة الإجمالية للممتلكات متأثرة بهذه التهديدات.

ومن ناحية أخرى فقد تبين ان جميع المزارعين يستخدمون مياه الري في الزراعة وانهم يجمعون ما بين السماد الطبيعي والسماد كيماوي حيث كان الاول هو الشائع بينهم على الرغم من ان عدداً كبيراً من المزارعين الذين يدركون المخاطر البيئية المرتبطة بالاستخدام المفرط للأسمدة أو سوء استخدامها. وكذلك الامر بالنسبة لعدد المزارعين الذين استخدموا مبيدات حشرية. ومن ناحية أخرى فقد تم ملاحظة ان عدداً كبيراً من المزارعين وبنسبة عالية قد اتخذوا تدابير محددة للتخفيف من المخاطر البيئية المرتبطة باستخدام الأسمدة الكيماوية.

كما اتخذ عدد كبير من المزارعين وبنسبة عالية تدابير أخرى، شملت اتباع البروتوكولات الصادرة عن خدمات الإرشاد الزراعي أو تعليمات البائع أو اللوائح المحلية، بما لا يتجاوز الجرعات الموصي بها. كما شملت استخدام المصدر العضوي للمغذيات (بما في ذلك مخلفات الروث أو التسميد) وحده، أو بالاشتراك مع الأسمدة الكيماوية واستخدام البقوليات كمحصول غلاء، أو مكون من نظام متعدد

المحاصيل أو المرامي لتقليل مدخلات الأسمدة، ناهيك عن توزيع الأسمدة الاصطناعية أو المعدنية خلال فترة النمو وأخذ نوع التربة والمناخ في الاعتبار عند تحديد جرعات الأسمدة وتيرتها إضافة الى الاستخدام والإدارة محددة الموقع للمغذيات أو الزراعة الدقيقة استخدام حواجز عازلة على طول مجاري المياه.

ولتجنب المخاطر البيئية، فقد بيّنت الدراسة ان معظم المزارعين قد اتخذوا تدابير محددة، شملت هذه التدابير الإلتزام بالتوجيهات الموضوعة على بطاقات المعلومات عند استخدام مبيدات الآفات وتعديل مواعيد الزراعة والمباعدة بين المحاصيل والمناوبة بين المحاصيل. كما شملت الزراعة المختلطة والبينية للمحاصيل. كما شملت المكافحة البيولوجية للآفات واعتماد ممارسات تغيير المراعي للقضاء على الآفات الحيوانية والإزالة المنهجية لأجزاء النبات التي هاجمتها الآفات وصيانة وتنظيف معدات الرش بعد الاستخدام واستخدم مبيد واحد لمرتين فقط أو من خلال الخلط في الموسم الواحد لتجنب نشوء مقاومة المبيدات الحشرية.

وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي، فقد تبين من نسبة الانفاق ان الغالبية في مستوى الأمن الغذائي متوسط. واما فيما يتعلق بالقلق خلال الاثني عشر شهراً الماضية من عدم الحصول على الطعام فقد كان منخفضا وهو مؤشر على مستوى امن غذائي جيد

وفيما يتعلق بدور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية فقد بيّنت الدراسة أن الغالبية العظمى من المزارعين ان الإقراض الزراعي قد ساعد على زراعة محاصيل تتحمل التغيرات المناخي وزراعة أصناف جديدة، وانه قد ساعد على استخدام الري بالتنقيط كما ساعد على الاستفادة من الحصاد المائي واستخدام تقنيات حديثة في توزيع ونقل المياه. كما اتضح من المزارعين ان الإقراض الزراعي قد ساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلة من خلال منتجات المزرعة. كما ساعد على

استخدام تقنيات حديثة للمحافظة على التربة واستخدام أنظمة موفرة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وغيرها

وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على الإنتاج فقد اتضح من الدراسة ان راس مال مشروع القرض وحجم القرض والربح من مشروع القرض ونوع النشاط الزراعي ونوع الحيازة وتقديرات المزارعين حول دور الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات الاستدامة الزراعية عوامل فاعلة ومؤثرة بشكل طردي في كميات الإنتاج. وهذا يعني انه كلما زادت قيمة أي منها كلما زادت كميات الإنتاج باستثناء نوع النشاط الزراعي.

4. التوصيات

اعتماداً على النتائج التي تم التوصل اليها، توصي الدراسة بما يلي:

- التشجيع على الإستخدام الأوسع للحيازات الزراعية من خلال دعم أصحاب الحيازات الصغيرة
- الدفع باتجاه الإستثمار في تضمين او تأجير الملكيات غير المستخدمة لتحسين وزيادة إنتاجية الموارد الطبيعية مما يخلق فرص عمل إضافية ويحقق التنمية الزراعية المستدامة
- تعزيز وصول المزارعين إلى الأسواق، وتحسين مهاراتهم، وزيادة إنتاجهم / إنتاجيتهم بالتوازي مع حماية البيئة (التربة، المياه، الهواء، والتنوع البيولوجي)
- التشجيع على الإستثمار أكثر في الإنتاج الحيواني في حدود التنمية الزراعية المستدامة
- دمج أهداف التنمية المستدامة في السياسات الوطنية
- تصميم أطر مؤسسية موجهة في مؤسسة الإقراض الزراعي تساعد أصحاب المصلحة على تحديد الثغرات وتحديد الأولويات مع التأكيد على حفظ حقوقهم
- حث صناع القرار على تكييف نظم الإنتاج وتصميم الاستراتيجيات القائمة على السياق لتحسين وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية.

المراجع

المراجع العربية

أبو زينة، ميسون، 2010، **دور برامج التمويل الصغيرة في تحسين مستوى الأمن الغذائي لدى الفئات المستهدفة في الأراضي الفلسطينية**، رسالة ماجستير، جامعة القدس.

حرفوش سهام حسن وآخرون (2019). **الإطار النظري للتنمية المستدامة ومؤشراتها وقياسها.** المؤتمر العلمي الاول بعنوان التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة المنعقد في 7-8 أيار، كلية العلوم لاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

الخزعلي، جعفر طالب **احمد (2020). تاريخ الفكر الاقتصادي: دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية.** الجزء الثاني. المكتب المصري للمطبوعات.

الدليمي، محمد دلف احمد والموسى، فواز (2009). **جغرافية التنمية – مفاهيم – نظريات – تطبيق.** ط2. جامعة حلب. سوريا

زغيب، مليكة وزينة، قمري (2009). البيئة، الزراعة المستدامة والمنتجات المُعدة وراثياً، **مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، ع5** الجزائر.

السالم، احمد جبر سالم (2010). **واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق.** رسالة ماجستير. جامعة البصرة.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، **التنمية الريفية العربية**، الامم المتحدة، 2007.

اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (1989). **مستقبلنا المشترك**، ترجمة محمد عارف كامل، مراجعة علي حسين حجاج، **سلسلة عالم المعرفة، ع142**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.

مقدادي، عمر. (25/ 01/ 2018). **التنمية الزراعية في الأردن أولوية وطنية**. عمون. تم استرداده بتاريخ 25/ 10/ 2022 على الرابط التالي: https://www.ammonnews.net/article/352315

مؤسسة الإقراض الزراعي. (2020). التقرير السنوي (2020). https://www.acc.gov.jo/ar/reports

مؤسسة الإقراض الزراعي. (2021). التقرير السنوي (2021). https://www.acc.gov.jo/ar/reports

مؤسسة الإقراض الزراعي. (2022). التقرير السنوي (2022). https://www.acc.gov.jo/ar/reports

الموسوي، واثق علي (2008). **موسوعة اقتصاديات التنمية** . الجزء الثاني . الطبعة الاولى

النسور، لانا، (2015)، دور المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمع المحلي في الأردن، **مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد العاشر**، العدد السادس، 62- 106.

هاشم، حنان عبد الخضر (2016). واقع متطلبات التنمية المستدامة في العراق، ارض الماضي وضرورات المستقبل، **مركز دراسات الكوفة، ع1**.

وزارة الزراعة (2022). **الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2025-2020 على خطى النهضة.** الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2020-2025 - وزارة الزراعة(moa.gov.jo)

المراجع الاجنبية

Akdemir, S., Oztornaci, B., Berk, A., Deveci, A. C., Ates, M. C., Kuvvetli, B., & Kusek, G. (2019). Factors affecting the credit use of farmers: Sample

of subprovince of Tarsus, province of Mersin. **Fresenius Environmental Bulletin,** 28(6), 4729-4734 .

Asghar, N., & Salman, A. (2018). Impact of agriculture credit on food production and food security in Pakistan. **Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS),** 12(3), 851-864 .

Climate-Smart Agriculture: **Policies, Practices and Financing for Food Security**, Adaptation and Mitigation: www.fao.org/docrep/013/i1881e/i1881e00.htm

Climate-Smart Agriculture (CSA) sourcebook: www.fao.org/docrep/018/i3325e/i3325e.pdf

Dung, L. T., & Hiep, N. T. K. (2017, December). The revolution of agriculture 4.0 and sustainable agriculture development in Vietnam. **In International Conference "Emerging issues in economics and business in the context of international integration" Proceedings (EIEB)** (Vol. 1, No. 1, pp. 317-328) .

FAO (2011). Programme of work and budget 2012-2013 (FO1G206 Tools and policies for land degradation assessment and scaling up Sustainable Land Management)

FAO (2013). **Reviewed Strategic Framework**. Document C 2013/7 adopted at the 38th Session of the FAO Conference

FAO. (2014). **Building a common vision for sustainable food and agriculture: principles and approaches** .

Gershon, O., Matthew, O., Osuagwu, E., Osabohien, R., Ekhator-Mobayode, U. E., & Osabuohien, E. (2020). Household access to agricultural credit and agricultural production in Nigeria: A propensity score matching model. **South African Journal of Economic and Management Sciences**, 23(1), 1-11 .

Iftikhar, S., & Mahmood, H. Z. (2017). Ranking and relationship of agricultural credit with food security: A district level analysis. **Cogent Food & Agriculture,** 3(1), 1333242.

Jonathan . M .Harris . Besic Principles of Sustainable **, Development , Tufts Uniy , USA , 2000, P5** .

Latruffe, L. (2010). **Competitiveness, productivity and efficiency in the agricultural and agri-food sectors** .

Lebacq, T., Baret, P. V., & Stilmant, D. (2013). Sustainability indicators for livestock farming. A review. **Agronomy for sustainable development,** 33(2), 311-327.

Lebacq, T., Baret, P. V., & Stilmant, D. (2013). Sustainability indicators for livestock farming. A review. **Agronomy for sustainable development**, 33(2), 311-327.

Nwachukwu, I. (2008). **Planning and evaluation of agricultural and rural development projects**. Umuahia: Lamb House Publishers .

Nzomo, M., & Muturi, W. (2014). The effect of types of agricultural credit programmes on the productivity of small scale farming businesses in

Kenya: a survey of Kimilili Bungoma Sub county. **Journal of Economics and Sustainable Development**, 5(23), 1-12.

Osabohien, R., Afolabi, A., & Godwin, A. (2018). An econometric analysis of food security and agricultural credit facilities in Nigeria. **The Open Agriculture Journal**, 12 .(1)

Rehman, A., Chandio, A. A., Hussain, I., & Jingdong, L. (2017). Is credit the devil in the agriculture? The role of credit in Pakistan's agricultural sector. **The Journal of Finance and Data Science**, 3(1-4), 38-44 .

Rehman, A., Chandio, A. A., Hussain, I., & Jingdong, L. (2017). Is credit the devil in the agriculture? The role of credit in Pakistan's agricultural sector. **The Journal of Finance and Data Science**, 3(1-4), 38-44 .

Terrier, M., Gasselin, P., & Blanc, J. L. (2013). **Assessing the sustainability of activity systems to support households' farming projects**. In Methods and procedures for building sustainable farming systems (pp. 47-61). Springer, Dordrecht .

Van Cauwenbergh, N., Biala, K., Bielders, C., Brouckaert, V., Franchois, L., Cidad, V. G., ... & Peeters, A. (2007). SAFE—A hierarchical framework for assessing the sustainability of agricultural systems. **Agriculture, ecosystems & environment**, 120(2-4), 229-242 .

Vo, P. H., & Ngo, T. Q. (2021). Th**e role of agricultural financing and development on sustainability**: evidence from ASEAN countries .

Yamane, Y. (1967). Mathematical Formulae for Sample Size Determination. https://cutt.us/D2Duz

الملاحق

(ملحق رقم 1: استبانة الدراسة)

جامعة جرش
كلية الزراعة
برنامج التغير المناخي، الزراعة المستدامة والأمن الغذائي

دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة: دراسة حالة الأغوار الوسطى (ديرعلا)

عزيزي المزارع .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .....

تقوم الطالبة عبير حمود حسين الشهاب بإعداد دراسة بعنوان "دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة: دراسة حالة الأغوار الوسطى (ديرعلا)"، وذلك لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التغير المناخي، الزراعة المستدامة والأمن الغذائي من جامعة جرش.

لذا نرجو التعاون وتقديم ما يلزم من دعم لتسهيل تطبيق الاستبانة، علماً أن المعلومات التي سوف تقدمونها ستعامل بسرية تامة، وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي..

وتقبلوا فائق الاحترام

1. <u>الجزء الأول: معلومات عامة</u>:

- الجنس
- العمر: .....
- المستوى التعليمي: 1. أمي. 2. إبتدائي. 3. أساسي. 4. جامعي. 5. دراسات عليا.
- عدد أفراد العائلة: ..... .
- متوسط الدخل (دينار/ شهر): ..... .
- مقدار الإنفاق على الغذاء (دينار/شهر) ..... .

الجزء الثاني: <u>الجزء الثاني: بيانات تتعلق بالمشاريع الزراعية والإقراض الزراعي</u>

1. المشروع الزراعي الذي تعمل عليه.....
2. راس المال الكلي للمشروع .....
3. حجم القرض الفعلي الذي تم الحصول عليه (اذا كنت قد حصلت على قرض)
4. العائدات الكلية من لمشروع.....

5. صافي لارباح.....

الجزء الثالث: مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2

1) ما دورك في الحيازة الزراعية؟ (اختر الإجابة الأنسب بالتأشير على الدائرة المقابلة)
   1. مالك (مسؤول قانونا و /أو اقتصاديا عن الحيازة)
   2. شريك فى الحيازة (مسؤول قانونا و /أو اقتصاديا بالشراكة عن الحيازة)
   3. مدير (المسؤول عن القرارات اليومية للعمليات الزراعية)
   4. فرد من الأسرة يعمل في الحيازة
   5. موظف
   6. فرد من الأسرة لا يعمل فى الحيازة
   7. غير ذلك (يرجى التحديد)

2) ما هو الوضع القانون لصاحب الحيازة (المالك)؟ (يرى التأشير على دائرة واحدة فقط)
   1 شخص مدني/ طبيعي

   2 مجموعة من الأشخاص المدنيين / الطبيعيين

   3 شخص قانوني

3) ما نوع الحيازة؟ (يرى التأشير على دائرة واحدة فقط)
   1 أسرية

   2 غير أسرية

4) ما هو عنوان الحيازة.....
5) مساحة الحيازة حسب نوع استخدام الارض.... (يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)
   1. مملوكة ويتم تشغيلها.....المساحة .....
   2. مستأجرة .....المساحة .....
   3. أخرى (إشغال، مستعارة مجانا، بما فى ذلك الأراضى المشتركة التى تديرها الحيازة) .....المساحة .....
   4. مملوكة ومؤجرة (لا يتم إدارتها وتشغيلها من قبل الحيازة) .....المساحة .....
6) مساحة الحيازة حسب نوع استخدام الأرض.....(يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

   1. المحاصيل المؤقتة (أقل من سنة واحدة أو حسب تعريف البلد) المزروعة فى البيوت البلاستيكية أو المعلقة..... المساحة.....
   2. المحاصيل المؤقتة (أقل من سنة واحدة أو حسب تعريف البلد) المزروعة فى الأرض المفتوحة أو داخل بيوت بلاستيكية منخفضة الارتفاع ..... المساحة.....
   3. أرض مراحة مؤقتا . ..... المساحة.....
   4. المروج والمراعى المؤقتة ..... المساحة.....
   5. حدائق المطبخ والحدائق المنزلية ..... المساحة.....
   6. المحاصيل الدائمة (أكثر من سنة واحدة أو حسب تعريف البلد) المزروعة فى البيوت البلاستيكية أو المعلقة..... المساحة.....
   7. المحاصيل الدائمة (أقل من سنة واحدة أو حسب تعريف البلد) المزروعة فى الأرض المفتوحة أو داخل بيوت بلاستيكية منخفضة الارتفاع ..... المساحة.....

8. المروج والمراعي الدائمة ..... المساحة.....
9. مبان المزرعة وساحاتها . ..... المساحة.....
10. الغابات والأراضي المشجرة الأخرى..... المساحة.....
11. تربية الأحياء المائية (المساحة غير محسوبة في مكان آخر) ....المساحة.....
12. مساحة أخرى غير مدرجة تحت أي تصنيف (غير مستغلة، والصخور، والأراضى الرطبة، بما في ذلك النباتات الطبيعية) ..... المساحة.....

7) اذكر ما إذا كانت الحيازة تستخدم مساحة مشتركة لا يديرها الحيازة (أي أرض الرعي المشتركة مع الآخرين)
1. نعم
2. لا

القسم أ: البعد الاقتصادي للملكية

أ.1 من وجهة نظر اقتصادية، ما هو التركيز الزراعي الرئيسي للحيازة.... يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط

1. انتاج المحاصيل بشكل رئيسى (أكثر من 3/2 (ثلى) إجمالي قيمة الإنتاج)
2. إنتاج الثروة الحيوانية بشكل رئيسي (أكثر من 3/2 (ثلي) إجمالي قيمة الإنتاج) .....انتقل الى أ.3
3. مزيج من المحاصيل والثروة الحيوانية وأنشطة الإنتاج الأخرى (في حين يمثل كل منها ما يعادل أو يقل عن 3/2 (خلى) إجمالى قيمة الإنتاج)

i .2 ما هي القيمة الإجمالية للمحاصيل ومنتجاتها الثانوية التي تنتجها الحيازة؟ (يرجى التأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

اذكر 5 محاصيل رئيسية ومنتجاتها الثانوية الى تنتجها الحيازة وقيمتها الإجمالية (5 بحد أقصى)

اسم المحصول	المساحة	الانتاج

أ.3 ما هي القيمة الإجمالية للثروة الحيوانية ومنتجاتها الثانوية التي تنتجها الحيازة؟ (يرى التأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق). اذكر 5 أنواع للثروة الحيوانية ومنتجاتها الثانوية التي تنتجها الحيازة وقيمتها الإجمالية (5 بحد أقصى)

عدد الرؤوس	كمية الانتاج

اسم المنتج الحيواني	اسم السلالة	المساحة	كمية الانتاج

أ.4 لكل نوع من أنواع الحيوانات (بحد أقصى 3) يتم تربيتها فى هذه الحيازة الزراعية، قم بسرد السلالات المختلفة وعدد الحيوانات التي تمثلها كل سلالة .....(اتركه فارغا إذا لم يكن هناك أي سلالات)

اسم المنتج	اسم السلالة	المساحة	كمية الانتاج

أ. 5 هل نفذت الحيازة أنشطة أخرى فى المزرعة غير المحاصيل والإنتاج الحيواني؟ (مثل تربية الأحياء المائية والحراجة الزراعية وما إلى ذلك) ..... (يرى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا..... **انتقل الى أ.7**

أ.6 ما هي القيمة الإجمالية للإنتاج من الأنشطة الأخرى داخل المزرعة؟ ..... (يرجى التأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)... قم بتسمية المنتجات الرئيسية الخمسة فى المزرعة (بخلاف المحاصيل والثروة الحيوائية) وقيمتها الإجمالية (مثل تربية اللأحياء المائية والحراجة الزراعية وما إلى ذلك)

اسم المنتج الثانوي	كمية الانتاج

أ.7 كم مرة كانت الحيازة مربحة؟ (مربحة تعنى أن قيمة الإنتاج كانت أكبر من إجمالي التكاليف الثابتة والمتغيرة).... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. غير مربحة فى جميع السنوات الثلاث
2. مربحة فى سنة واحدة من أصل ثلاث سنوات
3. مربحة فى سنتين اثنتين من أصل ثلاث سنوات
4. مربحة فى جميع السنوات الثلاث

أ. 8 هل استطاعت هذه الحيازة الحصول على أي من الآليات التالية للحماية من الصدمات الخارجية أو الاستفادة منها فعليا؟....(يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

1. كانت هذه الحيازة قادرة على الحصول على التمويل (رسمي أو غير رسمى) أو استفادت منه فعليا للحماية من الصدمات الخارجية
2. كانت هذه الحيازة قادرة على الحصول على التأمين أو استفادت منه فعليا للحماية من الصدمات الخارجية.
3. لم يكن بإمكان الحيازة الحصول على إلى أي من الآليات المذكورة أعلاه منها للحماية من الصدمات الخارجية أو الاستفادة منها

القسم ب: البعد البيئى للملكية

انتقل من ب.1 إلى ب.16، إذا كانت أ.1=2

ب.1 هل واجهت أيا من التهديدات التالية الناجمة عن تدهور التربة فى ملكيتك؟ .....(يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

1. تأكل التربة (فقدان التربة السطحية نتيجة التآكل الناجم عن الرياح أو الماء)
2. تراجع خصوبة التربة.
3. التغدق، بما في ذلك الفيضانات.
4. تملح الأراضى المروية.
5. غير ذلك يرجى التحديد ..... **انتقل الى ب.3**
6. لا شيء مما سبق

ب.2 ما هي المساحة الإجمالية للممتلكات المتأثرة بأي من التهديدات المحددة أعلاه؟

إجمالي المساحة المتأثرة.....

ب.3 هل تستخدم هذه الحيازة الزراعية المياه لري المحاصيل؟ ....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط))

1. نعم (يرجى الإشارة إلى المساحة أو النسبة المئوية من المساحة الكلية للملكية التي تم ريها) ....( )
2. لا، لست بحاجة للري
3. لا، لا استطيع تحمل تكلفة الري
4. لا، لا يتوفر أي ماء

ب.4 هل تلاحظ أي انخفاض في توفر المياه من البئر أو من مصادر أخرى، مثل البحيرة والقناة والأنهار؟ ...(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. لا، الماء متوفر دائما بكمية كافية عندما أحتاج إليه .....**انتقل الى ب.6**
2. نعم، ينخفض مستوى الماء فى بئري (آباري) بشكل تدريجي
3. نعم، المياه فى النهر أو البحيرة أو القناة أصبحت شحيحة ولا يمكننى الحصول على إمدادات موثوقة عندما أحتاج إليها.
4. لا أعرف.

ب. 5 هل هناك منظمات تختص بتوزيع المياه فى المنطقة التى تقع فيها هذه الحيازة؟.... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم، وتعمل بشكل جيد
2. نعم، لكنها لا تعمل بشكل جيد (يربى تحديد الأسباب)
3. لا، لا يوجد مثل هذه المنظمات

ب. 6 هل استخدمت هذه الحيازة الزراعية أي سماد صناعي أو معدني أو سماد حيواني (روث) / ردغة لتسميد المحاصيل؟..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا.....انتقل الى ب.10

ب. 7 هل تدرك المخاطر البيئية المرتبطة بالاستخدام المفرط للأسمدة أو سوء استخدامها؟ .....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا

ب. 8 هل اتخذت هذه الحيازة الزراعية تدابير محددة للتخفيف من المخاطر البيئية المرتبطة باستخدام الأسمدة الاصطناعية والمعدنية؟.....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا

ب. 9 إذا كان الأمر كذلك، فما هي التدابير المحددة التي اتخذتها الحيازة الزراعية أو اعتمدتها؟ ..... (يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

1. اتباع البروتوكولات الصادرة عن خدمات الإرشاد الزراعي أو تعليمات البائع أو اللوائح المحلية، بما لا يتجاوز الجرعات الموصى بها.
2. استخدام مصدر العضوي للمغذيات (بما فى ذلك مخلفات الروث أو التسميد) وحده، أو بالاشتراك مع الأسمدة الصناعية أو المعدنية.
3. استخدام البقوليات كمحصول غلاء، أو مكون من نظام متعدد المحاصيل أو المرامى لتقليل مدخلات الأسمدة.
4. توزيع الأسمدة الإصطناعية أو المعدنية خلال فترة النمو.
5. أخذ نوع التربة والمناخ فى الإعتبار عند تحديد جرعات الأسمدة وتيرتها.
6. استخدام أخذ عينات التمرية كلى 5 سنوات على الأقل لإجراء حسابات ميزانية المغذيات.
7. الاستخدام والإدارة محددة الموقع للمغذيات أو الزراعة الدقيقة استخدام حواجز عازلة على طول مجاري المياه.

ب.10 هل استخدمت هذه الحيازة الزراعية أي مبيدات حشرية لإنتاج المحاصيل أو الثروة الحيوانية؟..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا.....**انتقل الى ب.17**

ب.11 ما نوع المبيدات التى استخدمتها هذه الحيازة الزراعية؟ .....(يرى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. متوسطة أو بسيطة الخطورة.
2. عالية أو شديدة الخطورة أو ممنوعة (غير قانونية) .....**انتقل الى ب.17**

ب.12 هل تدرك المخاطر البيئية والصحية المرتبطة باستخدام الأسمدة؟ ..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا

ب.13 هل اتخذت هذه الحيازة الزراعية تدابير محددة لحماية الناس من المخاطر الصحية؟ .....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا.....**انتقل الى ب.15**

ب.14 هل اتخذت هذه الحيازة الزراعية تدابير محددة لحماية الناس من المخاطر الصحية؟... (يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

1. الالتزام بالتوجيهات الموضوعة على بطاقات المعلومات عند استخدام مبيدات الآفات (بما في ذلك استخدام معدات الحماية)
2. صيانة وتنظيف معدات الحماية بعد الاستخدام
3. التخلص الآمن من النفايات (-العبوات والقناني والأكياس).

ب.15 هل اعتمدت هذه الحيازة الزراعية تدابير محددة لتجنب المخاطر البيئية؟.....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا.....**انتقل الى ب.17**

ب.16 أي من الإجراءات التالية اعتمدته هذه الحيازة الزراعية فيما يتعلق بمكافحة الآفات؟ (آفات النبات والأمراض الحيوانية). (يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

1. الالتزام بالتوجيهات الموضوعة على بطاقات المعلومات عند استخدام مبيدات الآفات
2. تعديل مواعيد الزراعة
3. المباعدة بين المحاصيل
4. المناوبة بين المحاصيل
5. الزراعة المختلطة للمحاصيل
6. الزراعة البينية للمحاصيل.
7. تنفيذ المكافحة البيولوجية للآفات
8. استخدام المبيدات الحيوية
9. اعتماد ممارسات تغيير المراعي للقضاء على الآفات الحيوانية
10. الإزالة المنهجية لأجزاء النبات التى هاجمتها الآفات
11. صيانة وتنظيف معدات الرش بعد الاستخدام
12. استخدم مبيد واحد لمرتين فقط أو من خلال الخلط فى الموسم الواحد لتجنب نشوء مقاومة المبيدات الحشرية.

ب.17 في هذه الحيازة الزراعية، هل هناك مناطق مغطاة بالنباتات الطبيعية أو المتنوعة؟ بما في ذلك واحد أو مجموعة مما يلي.....(يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

1. المراعي الطبيعية أو الأراضي العشبية
2. فواصل الزهور البرية

3. أكوام الحجر والخشب
4. الأشجار او اسيجة الأشجار
5. البرك الطبيعية أو الأراضى الرطبة
6. لا شيء مما سبق.....**انتقل الى ب.17**

ب. 18 ما هي المساحة الإجمالية للملكية التي تغطيها أي من النباتات الطبيعية أو المتنوعة المحددة أعلاه؟ ( )

ب. 19 هل تستخدم مضادات الميكروبات المهمة من الناحية الطبية كمحفز لنمو لحيواناتك؟ .....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف

ب. 20 ما هي النسبة المئوية للمساحة الزراعية التي تطبق فيها فيها المناوبة بين المحاصيل أو المناوبة بين المحاصيل / المراعي والتى تنطوي على محاصيل / مراعي مختلفة من جنسين نباتيين مختلفين على الأقل..... (يرجى تركه فارغا إذا كانت مثل هذه الممارسات لا تطبق) (.....)

ب.21 هل أنتجت الحيازة محاصيل و / أو ثروة حيوانية معتمدة عضويا أو تخضع لعملية اعتماد عضوي خلال الفترة المرجعية؟.....يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية حول الاعتماد العضوي للملكية.

1. نعم
2. لا.....**انتقل الى ج.1**

ب.22 يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية حول الاعتماد العضوي للملكية

1. يرجى الإشارة إلى رقم للاعتماد العضوي الحيازة
2. يرجى الإشارة إلى اسم الجهة المانحة للاعتماد

القسم ج: البعد الاجتماعي للملكية

ج. 1 هل وظفت هذه الحيازة الزراعة أي عامل للقيام بمهام بسيطة وروتينة؟....ز(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا.....**انتقل الى ج.3**

ج. 2 كم دفعت هذه الحيازة الزراعية فى المتوسط نقدا و / أو عينيا للعامل الذي يؤدي مهام بسيطة وروتينية يوميا (8 ساعات)؟ ..... (يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوائر مقابل كل ما ينطبق)

1. متوسط الأجر اليومي بوحدات العملة المحلية
2. متوسط الأجر اليومي المدفوع عينيا ومحولا إلى وحدات العملة المحلية

ج. 3 خلال الاثني عشر شهزا الماضية، هل كان هناك وقت كنت قلقا فيه (أو أي فرد آخر في الأسرة) من أنك لن تحصل على ما يكفي من الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابه

ج. 4 خلال الاثني عشر شهرا الماضية، هل كان هناك وقت كنت فيه (أو أي فرد آخر في الأسرة) غير قادر على تناول طعام صحي ومغذي بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابة

ج. 5 هل كان هناك وقت تناولت فيه (أو أي فرد آخر فى الأسرة) بعض أنواع الأطعمة فقط بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟.....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابة

ج. 6 كان عليك أنت (أو أي فرد آخر فى الأسرة) أن تتخلوا عن وجبة طعام بسبب عدم توفر النقود الكافية أو الموارد الأخرى؟.....(يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط) خلال الاثنى عشر شهرا الماضية،

1. نعم
2. لا

3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابة

ج. 7 هل كان هناك وقت أكلت فيه (أو أي فرد آخر فى الأسرة) أقل مما كنت تعتقد أنه يجب عليك أكله بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟ ..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابة

ج. 8 هل كان هناك وقت نفد فيه الطعام لدى أسرتك بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟ ..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابة

ج. 9 هل كان هناك وقت كنت فيه (أو أي فرد آخر فى الأسرة) جائعا ولكنك لم تأكل لأنه لم يكن هناك ما يكفى من المال أو موارد أخرى لتأمين الطعام؟ ..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابة

ج. 10 خلال الاثنى عشر شهرا الماضية ، هل مر عليك أنت (أو أي فرد آخر في الأسرة) يوم كمل دون تناول الطعام بسبب نقص المال أو الموارد الأخرى؟ ..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا أعرف
4. لا أرغب بالإجابة

ج.11 هل هناك أي وثيقة رسمية لأي من الأراضى الزراعية لدى المالك / الحيازة (أو ملكية، استخدام، إشغال) والصادرة عن دالرة السجل العقاري / دالرة المساحة؟.....(يرجى قراءة جميع الخيارات والتأشير على الدوالر مقابل كل ما ينطبق)

1. نعم
2. لا
3. لا إجابه

ج.12 هل اسم المالك أو أي عضو في الحيازة مدرج باعتباره مال أو صاحب حق استخدام فى أي من المستندات المعترف بها قانونا؟..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا إجابه

ج.13 هل للملكية/ صاحب الحيازة الحق في بيع أي جزء من الحيازة (القطع المملوكة أو المستخدمة أو المشغولة)؟ (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا إجابه

ج. 14 هل للملكية/ صاحب الحيازة الحق في توريث أي جزء من الحيازة (القطع المملوكة أو المستخدمة أو المشغولة)؟..... (يرجى التأشير على دائرة واحدة فقط)

1. نعم
2. لا
3. لا إجابه

نهاية الاستبيان

رابط مقياس مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 1.4.2. من موقعه الاصلي

مؤشر مقصد هدف التنمية المستدامة 2.4.1 الفاو / الاستراتيجية العالمية للإحصاءات الزراعية والريفية (fao.org)

https://www.fao.org/3/ca7399ar/ca7399ar.pdf

ca7399ar.pdf

دور مؤسسة الإقراض الزراعي في تحقيق مؤشرات التنمية الزراعية المستدامة في منطقة الأغوار الوسطى (ديرعلا)

1- ساعد القرض على زراعة أصناف جديدة غير موجودة في منطقتك

2 - ساعد الإقراض الزراعي على زراعة محاصيل تتحمل التغيرات المناخي

3 – ساعد القرض على استخدام الري بالتنقيط

4 – ساعد القرض على الاستفادة من الحصاد المائي

5 – ساعد الإقراض الزراعي على استخدام تقنيات حديثة في توزيع ونقل المياه

6 – ساعد الإقراض الزراعي على استخدام تقنيات حديثة للمحافظة على التربة

7 – ساعد الإقراض الزراعي على استخدام أنظمة موفرة للطاقة مثل الطاقة الشمسية والغاز الحيوي وغيرها

8 – ساعد الإقراض الزراعي على تحقيق الاكتفاء الذاتي للعائلة من خلال منتجات المزرعة

الملحق (2)

قائمة بأسماء الأساتذة المحكمين لأداة الدراسة

م	أسم المحكم	التخصص	الدرجة العلمية	جهة العمل
1	أ. د. كامل انعام سلطان	اقتصاد زراعي	أستاذ مشارك	جامعة جرش
2	د. راضي الطراونة	اقتصاد زراعي	أستاذ مشارك	جامعة جرش
3	د. جمال الرشيدات	اقتصاد زراعي	أستاذ مشارك	جامعة جرش
4	د. عبد الوالي الطاهات	الإنتاج النباتي	أستاذ مساعد	وزارة الزراعة
5	د. بكر عمر الكفاوين	الإنتاج النباتي	أستاذ مساعد	مؤسس الإقراض الزراعي
6	م. حربي يونس الصوالحة	هندسة زراعية	بكالوريوس	مؤسس الإقراض الزراعي